JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

التطورات السياسية في المالديف والموقف البريطاني منها (1954 – 1965)

https://doi.org/ 10.52834/jmr.v18i36.127

ماهر جاسب حاتم الفهد
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / أقسام ميسان
maherhatem1982@gmail.com

استلام البحث: 8 / 9 / 2022
التعديل: 28 /9/ 2022
قبول النشر: 24 / 10 / 2022

المُلخص :

تبحث هذه الدراسة موضوع (**التطورات السياسية في المالديف والموقف البريطاني منها 1954 – 1965**)، إذ شهدت تلك المرحلة تحولات سياسية مؤثرة في البلاد، ففي عام 1954 عاد الحكم الملكي للبلاد بعد تجربة النظام الجمهوري لمدة سنتين تقريباً، وأصبح محمد فريد ديدي سلطاناً للبلاد، الذي سَنَّ دستور جديد للبلاد، ووضع خطة لتحديث البلاد، ووقع في عام 1956 مع البريطانيين اتفاقية أولية حول تأجير قاعدة جان العسكرية، والتي تسببت بأزمة داخلية في البلاد، انفصلت على أثرها ثلاث جزر جنوبية (فوام الله وثينادو وأدو أتول) عن الحكومة المركزية، وشكلت جمهورية خاصة بها باسم (جمهورية سوفاديف المتحدة)، وبعد ذلك، عُدلت اتفاقية جان في شباط 1960 في عهد رئيس الوزراء المالديفي إبراهيم ناصر، الذي قاد دبلوماسية البلاد، واستطاع حسم اغلب الأمور المعقدة في البلاد بعد التفاوض مع البريطانيين بشأن مسألتين مهمتين وقتذاك، أولهما، إعادة الجزر الانفصالية إلى سلطة الحكومة المركزية، وثانيها، التفاوض من أجل الاستقلال التام للبلاد، ونجح بعد مفاوضات مع البريطانيين في إرجاع الجزر الثلاث إلى سلطة الحكومة المركزية في عام 1963، واستطاع إن يحقق استقلال البلاد في تموز 1965، وان يعتق المالديف من الهيمنة البريطانية التي دامت أكثر من قرن ونصف .

الكلمات المفتاحية:- المالديف، السلطان، البريطانيين، قاعدة جان، إبراهيم ناصر، الانفصال، الاستقلال .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

Political Developments in the Maldives and The British Position on them (1954 – 1965)

Maher Chasib Hatem Al-Fahad
Imam Al-Kadhim College of Islamic Sciences University / Departments of Maysan
maherhatem1982@gmail.com

Received: 8 / 9 / 2022
Revised: 28/9/2022
Accepted: 24/10/2022

Summary:

This study examines the topic (Political Developments in the Maldives and the British Position on them 1954 – 1965) as that stage witnessed influential political transformations in the country. He enacted a new constitution for the country, developed a plan to modernize the country, and signed in 1956 with the British a preliminary agreement on renting the Jan military base, which caused an internal crisis in the country, after which the three southern islands (Fawamullah, Thinadu and Addu Atoll) separated from the central government, and formed a republic After that, the Jan Agreement was amended in February 1960 during the era of Maldivian Prime Minister Ibrahim Nasir, who led the country's diplomacy, and could resolve most of the complex matters in the country after negotiating with the British on two important issues the first, the restoration of The separatist islands to the authority of the central government, and the second, to negotiate for the complete independence of the country, and after negotiations with the British returning the three islands to the authority of the central government in 1963, and could achieve The country's transition in July 1965, and the Maldives freed from British domination, which lasted more than a century and a half.

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

Keywords: Maldives, The Sultan, The British, Gan base, Ibrahim Nasir, Secession, Independence.

المحور الأول : نبذة تاريخية عن جزر المالديف حتى عام 1953 .

تُعد جزر المالديف[1] اصغر دولة آسيوية من حيث المساحة والسُكان، وحكومتها جمهورية رئاسية، يتزعم رئيسها السلطة التنفيذية، ويختار وزرائه، ويُنتخب كُل خمس سنوات من خلال انتخابات عامة مباشرة، ويُسمح له بتولي المنصب لدورتين فقط، أما السلطة التشريعية، فتتألف من مجلس واحد يُسمى "مجلس الشعب" (البرلمان)، ودورته البرلمانية خمسة أعوام، ومقر الحكومة والبرلمان يقعان في مدينة ماليه (Malé) عاصمة البلاد وأكبر مُدنها، وقُسمت المالديف إدارياً إلى عشرون قسماً، يرأس كل منها مجلس يُسمى "مجلس الجزيرة"[2] .

والمالديف دولة إسلامية[3] أرخبيلية تقع في المحيط الهندي وقريبة من بحر العرب، يمتد أرخبيلها على مساحة قدرها (823) كم من الشمال إلى الجنوب، و(130) كم من الشرق إلى الغرب[4]، وتقع على بعد (600) كم جنوب غرب سريلانكا، وتمتد عبر خط الاستواء في شريط رفيع طوله (754) كم، وعرضه (118) كم[5]، وتتألف من حوالي (1،192) جزيرة صغيرة، منها (199) جزيرة فقط مأهولة بالسكان، وجزرها بصورة عامة ذات طبيعة سريعة الزوال، إذ تختفي بعض الجزر الصغيرة بينما تتشكل في الوقت نفسه جزر جديدة ببطء، وكانت تلك الحالة واحدة من عجائب جزر المالديف للبحارة الأوائل في المحيط الهندي[6] .

وتعتمد اقتصادياً على صيد الأسماك (وخاصة التونة) والسياحة بالدرجة الأساس، وهناك مصادر أخرى تغذي اقتصادها، وعملتها النقدية تُسمى "الروفية" (Rufiyaa)، ولغة البلاد الرسمية هي الديفيهي (Dhivehi)، وبعدها الانجليزية، وهناك لغة مُشتقة من اللغة العربية تسمى " ثانا "(Thaana) تُستخدم شعبياً[7] .

بلغ عدد سُكانها في عام (2020) تقريباً (400،000) نسمة، وهم خليط من العرق السنهالي والدرافيدي والعربي والاسترالي والإفريقي، واغلبهم مسلمون[8] على المذهب الشافعي، وقد تبنت المالديف الدين الإسلامي رسمياً في عام 1153، بعد إن وصلها عن طريق شخص مغربي يُدعى أبي البركات يوسف البربري، وتذكر بعض الروايات، إن الشخص الذي ادخل الإسلام للمالديف هو يوسف شام الدين التبريزي من بلاد فارس[9] .

ومع انطلاق الحملة الاستعمارية نحو آسيا، سيطر البرتغاليون في عام 1558 على جزر المالديف[10]، وأداروها من مدينة جوا (Goa) الواقعة على الساحل الغربي للهند، وبعد خمسة عشر عام وستة أشهر من الاحتلال البرتغالي، قام الزعيم المالديفي محمد تاكروفانو (Muhammad Thakurufaanu)[11] في عام 1573 بثورة شعبية ضد البرتغاليين، وحرر البلاد منهم في العام نفسه[12]، لكن في منتصف القرن السابع عشر فرض الهولنديون سيطرتهم على جزر المالديف، بعد إن انتزعوا سريلانكا من البرتغاليين[13] في عام 1658[14]،

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

وبالرغم من هيمنتهم على الشؤون المالديفية، إلا أنهم لم يتدخلوا بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للمالديف[15]، التي كانت تُحكم وفقاً للعادات الإسلامية، لكن في عام 1796، اخرج البريطانيون الهولنديون من سريلانكا، وأدرجوا جزر المالديف بوصفها محمية بريطانية[16]، وأقر ذلك رسمياً بموجب اتفاقية الحماية الموقعة بينهما في السادس عشر من كانون الأول 1887، والتي قبل فيها السلطان محمد معين الدين الثاني[17] الحماية البريطانية[18]، وإدارتهم لشؤون الدفاع والعلاقات الخارجية، مقابل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمالديف، مثلما فعل الهولنديين ذلك[19] . ومن الواضح إن جزر المالديف كانت محطة من محطات الصراع الاستعماري في آسيا، بحكم موقعها الجغرافي الرابط بين ممرات مائية مهمة مثل المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن.

استمرت الحكومة المالديفية بإدارة البلاد طبقاً لمؤسساتها التقليدية، واستمر السلاطين في التعاقب على الحكم، وكانوا يحكمون بالوراثة حتى عام 1932، بعد إن سُنَ أول دستور مكتوب للبلاد، والذي جعل حكم السلطان انتخابياً، للحد من السلطات المُطلقة للسلطان[20] .

وبالرغم من دخول الدستور حيز التنفيذ، إلا إن الأوضاع لم تستقر في البلاد، الأمر الذي دفع السلطان في نيسان 1942 لتقليص مواد الدستور، ليكون أكثر تنظيماً، فقدم دستور مُختصر، مكون من سبعة عشر مادة، وأنشأ مجلساً مكون من ثلاثة وثلاثون عضواً (سبعة وعشرون مُنتخباً وستة مُرشحين)، ثم عززها بتعديلات أخرى في عام 1950، أعادت بعض الحقوق المدنية للمواطنين، وبحلول ذلك الوقت، كانت جنوب آسيا بأكملها عالقة في نشوة ما بعد الاستعمار، ففي المالديف صُوَّتَ الشعب من خلال استفتاء على إلغاء النظام السلطاني (الملكي)، وفي الأول من كانون الثاني 1953، أُعلن النظام الجمهوري رسمياً، وسُنَّ دستورٌ جديدٌ للبلاد، وأعلن عن تأسيس " الجمهورية المالديفية "[21] .

المحور الثاني : عودة النظام الملكي وظهور مشكلة قاعدة جان
(1954 – 1958)

كانت مدة النظام الجديد قصيرة، إذ أطاحت الاضطرابات الداخلية بالنظام، وأعيد النظام الملكي في بداية كانون الثاني 1954[22]، وقد يُعزى سبب فشل النظام الجمهوري إلى العديد من التغييرات التي وضعها محمد أمين، ولاسيما برامجه لتحرير المرأة، وخططه الاقتصادية والاجتماعية، التي بدت مُتطرفة لعامة الشعب، وخاصة بالنسبة للعناصر الأكثر تحفظاً داخل المجتمع[23] .

ومهما كانت مبررات سقوط النظام الجمهوري، فجزر المالديف أصبحت على أعتاب مرحلة جديدة، فعُين إبراهيم محمد ديدي (نائب الرئيس محمد أمين ديدي) لقيادة الدولة، فحل مجلس النواب رسمياً، وأختار عشرة أشخاص لإدارة لجنة خاصة أخذت دور المجلس[24]، ثم أُلغى دستور الجمهورية (دستور عام 1953) في الخامس من كانون الثاني 1954، وأجرى في الواحد والثلاثون منه استفتاء عام بخصوص اعتماد نظام الحكم في المالديف،

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

وقد أُعلنت نتيجته في العاشر من شباط من العام المذكور بالتصويت لإعادة النظام الملكي، وأُعتمدَ دستور جديد[25] صَدرَ في السابع من آذار من العام نفسه[26] .

وفي اليوم نفسه، انتخبت اللجنة الخاصة بالتصويت السري محمد فريد ديدي سلطاناً مدى الحياة، ليكون السلطان الرابع والثمانون في تأريخ البلاد، ولأول مرة في تأريخ المالديف يُعين الأمير إبراهيم علي ديدي بصفته أول رئيس وزراء بعد عودة الحكم الملكي[27] .

وبذلك، وضعَ نظامٌ جديد على الطراز الحديث في المالديف، فسلطان البلاد يُنتخب أسمياً مدى الحياة، لكن يمكن عزله لسوء السلوك، ورئيس الوزراء يُعَّينهُ السلطان بناءً على مشورة مجلس النواب ومجلس الوزراء، والوزراء يُعَّينهم السلطان بناءً على تنسيب رئيس الوزراء . أما الهيأة التشريعية، فهي مجلس الموضوعات المكون من أربعة وخمسون عضواً، ستة يُرشحهم السلطان، وثمانية يُنتخبون من ماليه، وثمانية وثلاثون من الجزر المرجانية الأخرى، واثنان من تجار جزر المالديف، وفي الممارسة العملية، تركزت السلطة إلى حد كبير تحت تصرف رئيس الوزراء، ويُعد السلطان الشخصية المحورية في النظام، ودور مجلس الوزراء بشكل أساسي تأييد إجراءات رئيس الوزراء ووزرائه، والتصويت على بعض الصلاحيات الخاصة للتعامل مع بعض الحالات الاستثنائية. علماً إن السلطة السياسية في الغالب كانت تحتكرها ماليه، التي كانت تنظر لباقي الجزر على أنها مجرد أماكن نفي للسياسيين الذين يخسرون دورهم وتأثيرهم السياسي في البلاد، ويُنظر إليها على أنها مصدر للدخل من خلال فرض الضرائب والاحتكارات الموجودة هناك، وشهد النظام الجديد تكريس سيطرة المجموعات العائلية القيادية واحتكارها للمناصب السياسية المهمة في البلاد، وأشهرها عائلة ديدي، التي يربطها الولاء السياسي مع بعض العائلات الأخرى، لكن بعض الخلافات السياسية والتحالفات لا يُحددها النسب ولا المبدأ، لكن تُحددها مصلحة الفرد أو علاقاته المباشرة، فالعديد من شخصيات عائلة ديدي قد انشقوا سياسياً أو سجنوا لأسباب سياسية[28] . وبالرغم من عودة النظام الملكي مُجدداً، إلا إن السلطان لم يعد صاحب النفوذ الأوفر، بل كان رئيس مجلس الوزراء متحكماً في معظم القرارات ، طبقاً لما ذُكر من صلاحيات .

وبعد تنصيبه، كان على السلطان محمد فريد إن يُعالج بعض الصعوبات الاقتصادية التي كانت تعصف بالبلاد، وان يستفيد من توقيع اتفاقية مع البريطانيين، لتأسيس قاعدة لهم في جزر المالديف، ففي عام 1956، رفض رئيس الوزراء السريلانكي سولومون بانداراناياك (Solomon Bandaranaike)[29] السماح بوجود قواعد بريطانية في ترينكومالي (Trincomalee) وكاثوناي (Kathunaye)، ونتيجة لذلك، توجه البريطانيون إلى جزر المالديف كموقع بديل[30]، لتكون نقطة انطلاق جوية، تربط بين خطوط اتصالات الكومنولث من خلال استراليا ونيوزيلندا والشرق الأقصى[31] .

وبالفعل، اجروا في العام نفسه مناقشات في كولومبو مع رئيس الوزراء المالديفي إبراهيم فامولاديري كيليجيفانو (Amir Ibrahim Faamuladeyri Kilegefaanu) لعقد اتفاقية، تؤجر بموجبها جزر المالديف جزيرة جان

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

(Island Gan) ومساحة قدرها (110) فداناً من أراضي جزيرة هيثادو (Hithadhoo) الجنوبيتين لمدة (100) عام، بملغ قدره (2000) جنيه إسترليني سنوياً، وقد استندوا في مناقشاتهم على مادة موجودة في اتفاقية سابقة أبرمت بينهما في الأول من كانون الثاني 1953، نصت على أنه " إذا ظهرت الحاجة لحماية أي دولة من دول الكومنولث أو جزر المالديف، فأن الحكومة المالديفية، ستُسهل استخدام أراضيها للبريطانيين "، وتتويجاً لتلك المناقشات، وقعت الاتفاقية مبدئياً عن طريق المندوب السامي البريطاني في سريلانكا السيد سيسل سايرس (Cecil Syers)[32] ورئيس الوزراء المالديفي في الخامس عشر من كانون الأول 1956 في ماليه، واصطحب الأخير شخصياً أول فريق من سلاح الجو الملكي البريطاني وصل إلى جان، وباشر البريطانيون بالعمل في القاعدة الجوية ومحطة ماميندو (Maamendoo) اللاسلكية[33] .

وبعد إن باشر البريطانيين في عام 1957 ببناء القاعدة، حدثت مشكلات عدة، فالحكومة المالديفية نقلت في الثامن من كانون الأول من العام نفسه حوالي (800) نسمة من سكان جان إلى جزيرتي مارادو (Maradhoo) وفيدو (Feydhoo) المجاورتين، فأخذ اعتراضهم يتبلور، بعد أن حُرمَ سكان جان من جزيرتهم المفضلة، علماً إن الحكومة المالديفية أبلغت الحكومة البريطانية سلفاً بأن سكان جان قد أُستشيروا، وأعربوا عن رغبتهم في إعادة توطينهم في جزيرة فيدو المجاورة، وتعهد رئيس الوزراء المالديفي بوضع الترتيبات المناسبة لنقلهم، ووافقت الحكومة البريطانية من حيث المبدأ على تغطية تكاليف إعادة توطينهم[34] .

وخلال عملية النقل، تلقى رئيس الوزراء إبراهيم فامولاديري المشرف على نقل سكان جان معارضة شديدة من سكانها، وخاصة النساء، اللواتي رشقوه بالماء والحجارة وقشور جوز الهند، ثم حاصر حشد من الناس منزله، وبسبب ذلك الوضع مع تدهور حالته الصحية، أعلن إبراهيم فامولاديري استقالته في العاشر من الشهر نفسه، وبعد استقالته، عُينَ إبراهيم ناصر مكانه، الذي كان عليه إن يتعامل مع تلك المشكلة، وأخرى غيرها ظهرت في بعض الجزر الجنوبية من البلاد[35] .

طالبت الحكومة المالديفية الجديدة البريطانيين بتعليق هدم المساكن وبعض جوانب البناء في جان، لحين مناقشة ترتيبات إعادة التوطين ومراجعة اتفاقيتي 1953 و 1956 بتأني، وصياغة مسَّودة اتفاقية جديدة بين الجانبين، وبالفعل، أُعيدَ خلال تلك المرحلة توطين (574) من أصل (926) من سكان جان، كانوا مستقرين في جزيرة فيدو المجاورة[36] .

وفي الخامس من آذار 1958، وصل المندوب السامي البريطاني في سريلانكا السير ألكسندر مورلي (Alexander Morley)[37] إلى ماليه، ومعه المسودة النهائية للاتفاقية، وبرفقته الأدميرال بيغز (H. W. Biggs) القائد العام لجزر الهند الشرقية والسير كينيث إيست (Kenneth A. East) السكرتير الأول للمفوضية البريطانية العليا في كولومبو، وخلال إقامتهم التي استمرت أربعة أيام، أجريت بعض المناقشات حول مشكلة قاعدة جان، بعد أن رفضت حكومة إبراهيم ناصر الاتفاقية الأخيرة، وطالبت بتعديلها، إلا إن تلك

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

المناقشات الأولية لم تسفر عن شيء، ومن ثم غادرت سفينتهم في التاسع من آذار 1958 تاركةً وراءها السير كينيث إيست؛ لإجراء المزيد من المناقشات مع الحكومة المالديفية، وفي الخامس عشر منه، عاد مورلي إلى ماليه، وقدم إبراهيم ناصر للمندوب السامي مسوَّدة النسخة المُعدلة للاتفاقية، التي صاغتها حكومته ووافق عليها مجلس الوزراء، وبخصوصها، أجريت مناقشات جديدة بين الحكومتين البريطانية والمالديفية، وبعدها غادر المندوب السامي المالديف في الأول من نيسان العام نفسه، متوجهاً إلى كولومبو، دون إن يتوصل الجانبان إلى إي اتفاق[38] .

وبينما كانت المناقشات مستمرة، اندلعت اشتباكات بين السكان المحليين والعمال الوافدين للعمل في القاعدة، أدت إلى مقتل نجار سريلانكي، وعلى أثر ذلك، حظرت الحكومة السريلانكية إرسال العمال إلى جزر المالديف، وسحبت عمالها من هناك، ولمعالجة الموقف، استبدلهم البريطانيون بعمال باكستانيين، وأجرى رئيس الوزراء إبراهيم ناصر مناقشات طويلة مع البريطانيين، لإيقاف بناء القاعدة، لكنهم لم يوقفوا البناء، وعندما طلب منهم رسمياً وقف البناء، ضغطوا باتجاه آخر للحصول على دعم بعض السكان المحليين، وحرضوهم على الانفصال عن الحكومة المركزية[39] .

المحور الثالث : إعلان جمهورية سوفاديف الانفصالية و تفاقم مشكلة قاعدة جان (1959)

ظهرت بعض مؤشرات الانفصال في الجزر الجنوبية من البلاد، وتحسباً لتفاقمها، طلبت الحكومة المالديفية من القوات البريطانية مساعدة قواتها للقضاء على الانفصاليين، الذين تمردوا على الحكومة المركزية في ماليه، إلا أن السلطات البريطانية لم ترد على ذلك الطلب[40]، وعندها أصرَ إبراهيم ناصر على موقفه الرافض لعمليات بناء قاعدة جان، وأوقف دفع أجور السكان المحليين الذين كانوا يعملون مع البريطانيين، ورفض السماح لألفي عامل كانوا يعملون مع البريطانيين بالاستمرار في عمل مُخالف لتوجهات الحكومة المركزية، علاوة على ذلك، فرض إبراهيم ناصر ضريبة الأسماك الجديدة على سكان جزيرة جان، الأمر أثار حفيظة سكان أدو أتول _ مجموعة جزر تقع في أقصى جنوبي البلاد بضمنها جزيرة جان _ بالكامل، الذين كانوا في حالةٌ أفضل بكثير من بقية سكان البلاد، لكنهم غير راضين عن سياسة إبراهيم ناصر، فانحازوا إلى جانب البريطانيين، وأعلنوا انفصالهم رسمياً، وشكلوا حكومة خاصة بهم، ثم اقنعوا سكان جزيرتي هوفادو (Huvadhu) وفوام الله (Foammulah) المرجانيتين المُجاورتين بالانضمام لهم، وبالفعل، نجحوا في ذلك، وشكلوا جمهورية باسم " جمهورية سوفاديف المتحدة " (Republic The United Suvadive)، وعلى الرغم من عدم وجود ممثلين عن الجزيرتين الأخيرتين في اللجنة الشعبية للجمهورية في بداية تشكيلها، إلا أنهم كانوا جزءاً من جمهورية سوفاديف، التي أُعلنت في الثالث عشر من آذار 1959، ويرأسها عبد الله عفيف ديدي، الذي نظم أنشطة

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

الجمهورية بشكل جيد، والتي كانت مستعدة لصد إي هجوم عسكري متوقع من حكومة ماليه، أضف إلى ذلك أن البريطانيين عملوا على تعزيز أمن الدولة الجديدة[41]، التي بلغ عدد سُكانها (20،000) نسمة[42] .

وإضافة لترؤسه للجمهورية، كان عبد الله عفيف يرأس لجنة تنفيذية مكونة من ست شخصيات، عينتها اللجنة الشعبية المكونة بدورها من اثنين وخمسين عضواً، انتخبها سكان الجزر من خلال رفع الأيادي، وكانت الجزر الأكثر سكاناً تُرسل عدداً من الأعضاء يفوق الجزر الأصغر منها، وقد أُنتخب عبد الله عفيف ديدي رئيساً للجمهورية من خلال اقتراع لجميع سكان الجزر الثلاث، وقد حصرت المشاركة فيه للذكور فقط، وكانت اللجنة الشعبية تجتمع مرة واحدة في الشهر، أو ربما تجتمع أكثر من مرة في الشهر حسب الضرورة والظروف[43] .

ومن خلال ما تقدم، يتضح بأن اللجنة التنفيذية كانت بمثابة مجلساً للوزراء، واللجنة الشعبية أخذت دور البرلمان، وبذلك، تشكل هيكل الجمهورية الفتية، التي شارك سُكانها بالانتخابات، التي أفرزت رئيساً لهم دون إي منافسة .

وبعد تأزم الأوضاع في الجنوب، أكد كوثبرت جيمس ألبورت (Cuthbert James Alport)[44] وزير الدولة لشؤون الكومنولث لحكومته، أن سلطان المالديف محمد فريد ديدي علق في السابع عشر من آذار 1959 مفاوضات قاعدة جان، التي كانت مُستمرة في كولومبو منذُ كانون الثاني من العام نفسه، وشنوا حملة دعائية ضد الحكومة البريطانية مُتهميها بالوقوف وراء إعلان جمهورية سوفاديف، التي ضمت جزيرة جان الواقعة في أدو أتول، وفي الوقت نفسه، أرسلوا المحامي السريلانكي نادراجاه (Nadarajah) إلى لندن، لاستكشاف إمكانية إعادة فتح المفاوضات، لكن نادراجاه أكد للبريطانيين " أن المسؤولين المالديفيين أشخاص غير مُهذبين ومُريبين للغاية، وينبغي الابتعاد عن كُل ما يقولون "، وأعرب عن اعتقاده انه حتى في حالة زيادة البريطانيين للدفعة المالية السنوية مقابل التوقيع على الاتفاقية لم يُجدي نفعاً معهم. وبالمقابل، أكد وزير الدولة لشؤون الكومنولث لنادراجاه عن استعدادهم وأملهم في إعادة فتح المحادثات مع المالديفيين، وأبلغ سلطان المالديف عن سعادته في حال إرساله وفداً تفاوضياً إلى لندن، بوصفهم ضيوفٌ أعزاء في المملكة المتحدة، لكن في حال استمرار حملتهم الدعائية المزعومة _ على حد تعبيره _ بدعمنا للانفصاليين في الجنوب، فبالتأكيد سيكون مناخ المفاوضات متعثراً، والحكومة البريطانية بانتظار ردهم[45] . يبدو أن الحكومة المالديفية كانت محقة في اتهامها للبريطانيين بالوقوف وراء إعلان جمهورية سوفاديف، لسببين، أولهما، إن الحكومة المالديفية طلب المساعدة من القوات البريطانية لوأد الانفصال منذُ بدايته، لكنها لم ترد على طلبهم؛ وثانيهما، إن الحكومة البريطانية لم تتحرك لمنع الانفصاليين، ولم تشجب عملهم، والتزمت الصمت حيالهم، وكأنه تشجيعاً لهم، الأمر الذي جعلهم تحت طائلة الاتهام المالديفي . ومن جانب آخر، ربما شجع البريطانيون الانفصال، لإيجاد ورقة ضغط على الحكومة المالديفية؛ ومن ثم إجبارها على الجلوس على طاولة مفاوضات، لعقد اتفاقية جديدة بشأن قاعدة جان .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

وبعد إعلان تأسيس جمهورية سوفاديف، أرسلت الحكومة المالديفية في الثلاثون من آذار 1959 سفينتها المُسماة " إليزابيث بوي " (Elizabeth Boye) مع بعض الضباط تحت قيادة السيد موسى مانيكو، للسيطرة على جزيرة فوام الله، وإعادتها لحكومة ماليه، إلا أن تلك القوة الحكومية قوبلت بمقاومة شديدة من سُكان الجزيرة، وعادت إلى ماليه دون إن تحقق أهدافها[46] .

وفي خطوة لتعبئة الجماهير، اصدر مكتب رئيس الوزراء المالديفي في أوائل نيسان 1959 إشعاراً، يشرح فيه الوضع في أدو أتول والعلاقة القائمة مع البريطانيين، وقررت الحكومة إجراء استفتاء لانتخاب زعيم يُمنح السلطة للقيام بالعمليات المطلوبة لحل المشكلة هناك، وبالفعل صَوَّتَ في الرابع من نيسان 1959 سكان ماليه وجميع جزر المالديف (باستثناء الجزر الجنوبية الانفصالية)، وأعلنت نتائجه في التاسع من أيار، وخلاله تم التصويت على (48) مُرشح، صَّوت (83%) منهم على اختيار إبراهيم ناصر كقائد، لإجراء العمليات اللازمة لمعالجة الوضع في الجزر الانفصالية[47] .

وفي ظل تلك الظروف، استعرض كوثبرت جيمس ألبورت مُقتطفات من الأوضاع المالديفية وانعكاساتها على الوجود البريطاني هناك، إذ أكد للوزراء " أن الوضع الحالي بعد إنباء قيام الثورة [إعلان قيام جمهورية سوفاديف الانفصالية] في الجزر المرجانية الجنوبية وإيقاف الحكومة المالديفية مفاوضاتها بشأن قاعدة جان هو لصالح البريطانيين، فالعمل يسير بشكل جيد لإكمال القاعدة، ولدينا قيود حيازة واستخدام للمطار، وأن العلاقة بين السكان المحليين في أدو أتول والجزر المرجانية المجاورة ممتازة، ولدينا تعاون كامل معها، من أجل انجاز قاعدة جان، أما الحكومة المالديفية، فعلى الرغم من هجمتها الإعلامية ضدنا دون مُبرر، إلا إن سلطان المالديف لم يُطالبنا بالرحيل عن القاعدة، ولم يسعى لإلغاء اتفاقية الحماية "[48] .

ثم عرج كوثبرت ألبورت على النقاط المُقلقة بالنسبة للبريطانيين، ومنها أن الحملة الدعائية المالديفية ضد البريطانيين، ستجلب حتماً الانتباه نحو قاعدة جان، الذي يفضل البريطانيين إخفائه، فضلاً عن ذلك، هناك حالة من عدم اليقين عن الوضع في القاعدة، في ظل وجود بعض المشكلات الإدارية، ومنها، إعادة توطين سكان الجزر النازحين، الذي سيكون مُحرجاً دون تعاون الحكومة المالديفية، وهناك خطر دائم، يتمثل في احتمالية الفشل في تصحيح الخلاف مع الحكومة المالديفية، وعندها، ستشعر الأخيرة بأنها مُلزمة رسمياً بإعلان إخراج البريطانيين من القاعدة، وستسعى لإنهاء اتفاقية الحماية، وأن كان ليس للمالديفيين إي حق قانوني للقيام بذلك، لكن من الناحية السياسية، يمكن إن يُسبب للبريطانيين صعوبات جمة، ويصبح وجود جمهورية سوفاديف إحراج شديد لهم، وربما تكون النتيجة الأكثر إرضاءً للبريطانيين هي التفاوض على اتفاقية تُغطي كُل ما يحتاجونه، فأفضل سياسة لهم هي الاستمرار في تبني الموقف التصالحي، لكن مع دحض مزاعم الحكومة المالديفية علناً، فيما يخص الدعم البريطاني لجمهورية سوفاديف، ويجب تجنب الالتزام بالحكم الثوري في جزر المالديف الجنوبية، لكن دعمهم اقتصادياً أو بطرق أخرى، كإيقاف الحملات العقابية التي كانت تشنها الحكومة المركزية

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

على الجزر الانفصالية، كالتي أُجريت مؤخراً ضد سكان جزيرة فوام الله، وترى الحكومة البريطانية، إن الجزر الانفصالية لا يُمكن أن يكون لها كيان دولة مُنفصلة مُستقبلاً؛ لأنهم سيكونوا مصدر إزعاج دائم لحكومة ماليه، وسيصبح البريطانيون متورطون في نزاع بين جارين، ولا يُمكن الاعتماد إلى أجل غير مُسمى على صداقة السكان المحليين في أدو أتول، فربما سيظهر في المُستقبل جناح سياسي يُسيطر على المشهد السياسي في جمهورية سوفاديف، ويرى من مصلحته التعاون مع الحكومة المالديفية، وبالتالي، سيكون الحضور البريطاني هناك ضعيفاً، من خلال عدم التعاون معه، وفي ختام استعراضه للوضع في المالديف، أعرب كوثبرت ألبورت عن أمله بقبول سلطان المالديف الدعوة البريطانية، وإرسال وفد رسمي إلى لندن، وإذا جاء، ينبغي إن يكون حضوره جدياً للتفاوض من أجل حسم مشكلة قاعدة جان، ومن جانب آخر، على الحكومة البريطانية إن تكون مستعدة لإيجار القاعدة بمبلغ يزيد بشكل كبير عن المبلغ الذي قُدم سابقاً، والبالغ (2000) جنيه إسترليني سنوياً، وربما سيكون المبلغ عاملاً حاسماً لتوقيع الاتفاقية[49] .

وبعد الدعوة البريطانية الأخيرة، أبلغت الحكومة المالديفية في الخامس عشر من حزيران المندوب السامي البريطاني في كولومبو عن موافقتها على استئناف المفاوضات بشأن القاعدة، وأكدت ذلك للصحافة، وأعلنت عن استعدادها للتوجه إلى لندن في الخامس والعشرون من تموز من العام نفسه، وبعد ذلك القبول، قدم كوثبرت ألبورت إحاطة عامة عن الموضوع لمجلس الوزراء البريطاني، ففي ما يخص الوقت، أوضح الوزير إن مجلس العموم البريطاني سيكون في عطلة في الخامس والعشرين من تموز وما بعده، فلا يمكن دعوتهم في ظل عدم وجود برلمان منعقد، وإذا قُدم الموعد إلى أوائل تموز، ربما لا يتمكن الوفد المالديفي من إعداد نفسه بصورة صحيحة للمفاوضات، ويتزامن مع العطلة التشريعية لمجلس العموم، الأمر الذي سيجبرهم للبقاء ثلاثة شهور في لندن دون تفاوض، وسَيُثار جدلاً عن وجودهم في لندن دون إي تقدم في المفاوضات، فلا يمكن المخاطرة بهكذا أمر، لذا فإن البديل، هو تأجيلهم لمدة شهرين، ودعوتهم للحضور إلى لندن في نهاية شهر أيلول عام 1959، لأجراء المناقشات في أوائل تشرين الأول، علماً أن العطلة التشريعية ليست السبب الوحيد لتأجيل المفاوضات، بل ليظهر البريطانيين للحكومة المالديفية بأنهم غير مستعجلين في أمرهم، وليضربوا ثقة المالديفيين بأنفسهم، وسيكسب البريطانيين المزيد من الوقت لإكمال مدرج المطار في قاعدة جان العسكرية، ونتيجة لتلك المعطيات، سيكون تأجيل المفاوضات لمدة شهرين أمراً مفيداً للبريطانيين[50] .

ثم أكد كوثبرت ألبورت لمجلس الوزراء، " أن الاهتمام الوحيد للبريطانيين [وقتذاك] في جزر المالديف هو أن يكونوا قادرين على استخدام قاعدة جان كنقطة انطلاق لهم، لمدة أطول وبأمان، علماً، إن البريطانيون قد أكملوا عملياً بناء نقطة انطلاق (انجاز المدرج) دون عقبات، وعلاقتهم ودية وتعاونية مع السكان المحليين . لكن من الناحية الأساسية، سيكون مُناسباً إذا تمكنت الحكومة البريطانية من إقناع نظيرتها المالديفية في التوقيع على اتفاقية تفاصيل العمل اليومي في قاعدة جان، ومع ذلك، ليست المسألة ضرورية ولا حتى عاجلة، فالتأخير في

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

صالح البريطانيين ومُؤثر على المالديفيين، فيجب إن لا نكون قلقين بشأن المفاوضات ليتم استئنافها، والتي من المحتمل خلالها، ستطلب الحكومة المالديفية سعر عالٍ لإيجار القاعدة، مثلما فعلت في عام 1956، فعلينا إن نرفضه، ونصل إلى أدنى سعر ممكن "[51] .

ثم طرح كوثبرت ألبورت احتمالية عدم توقيع اتفاقية مع المالديف، حينها سيأتي الوقت المناسب للنظر في التخلي عن الحكومة المالديفية ودعم المنشقين في جمهورية سوفاديف، الذين مقابل ضمان حمايتهم، من المحتمل سيتم توقيع اتفاقية مقبولة حول القاعدة في اليوم الثاني، لكن عواقب هكذا عمل ستكون وخيمة للغاية، بالمقارنة مع استمرار الوضع كما هو عليه، ففي حال الاعتراف بالمنشقين، ستكون الحكومة البريطانية مُلزمة بدعمهم اقتصادياً ولمدة غير محدودة، والدفاع عنهم من إي هجوم محتمل، وربما من الحكومة المالديفية، وستكون مسألة حمايتهم التزاماً بريطانياً صارماً . وبعد اعترافنا بالمنشقين، ستبتعد الحكومة المالديفية عن سياسة ضبط النفس، وربما تُطالب بمغادرتنا، لأن السبب الأهم لعدم مطالبتنا بالمغادرة هو عدم منح الاعتراف بجمهورية سوفاديف، فالاعتراف من الناحية التكتيكية، هو البطاقة الأكثر قيمة، التي يُسعدنا إن تكون في متناول أيدينا، لكن يجب إن لا نلعب بها، ونتجنبها قدر الإمكان، وسيتم التعامل مع الاعتراف بجمهورية سوفاديف من جانب الحكومة المالديفية على انه إنكار وتنصل بريطاني لاتفاقية الحماية الموقعة في عام 1953، وهو الأساس القانوني للوجود البريطاني في جزيرة جان أساساً، ومن المتوقع إثارة ذلك الأمر في الأمم المتحدة، لحشد الضغط الدولي لرحيل البريطانيين عن جزر المالديف، وستكون الأمور صعبة[52] .

وفي الإطار نفسه، سيكون لقرار الاعتراف تداعيات خطيرة، فتفكيك دولة محمية سيكون مؤسفاً للغاية وسابقة خطيرة، وسيؤثر على طبيعة علاقة البريطانيين مع المحميات والدول الأخرى، وستقل المصداقية ببريطانيا، وربما ستتصاعد دعوات أقليات أخرى للانشقاق عن دولهم، ويطالبون بريطانيا بالاعتراف بهم أسوة بجمهورية سوفاديف، لكن بدون الاعتراف بالأخيرة، سيستمر الوضع لصالح البريطانيين، الذين تربطهم علاقة جيدة مع عبد الله عفيف ديدي، الذي منذ إن تولى المنصب، مكن البريطانيون من العمل في القاعدة بأسرع وقت ممكن، بعد إن أوقفته الحكومة المالديفية، وهناك تعاون وحسن نية مع السكان المحليين، الذين يعرفون بأنهم يعتمدون على البريطانيين من أجل سلامتهم، خاصة بعد أن قدموا بعض المساعدة لعبد الله عفيف، وأرسلوا الطعام بعد حدوث مجاعة في جزيرة هوفادو، ومنحوا عبد الله عفيف مبلغ قدره (10000) جنيه إسترليني للمواد الغذائية، وساعدوه بمجموعة من الضرائب، ويخططون للمضي قُدماً في حملة مكافحة داء الفيلاريات (Anti–Filariasis)[53]، لحماية عناصر سلاح الجوي الملكي البريطاني والسكان المحليون هناك، وكذلك، سَيُسمح لسكان الجزر النازحين بالانتقال إلى منازل مبنية في أدو أتول، كجزء من برنامج إعادة توطينهم، بسبب بناء القاعدة، مع ضرورة الحفاظ على اقتصاد سوفاديف والسكان المحليين[54] .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

وفي غضون ذلك، ضغط البريطانيون على الحكومة المالديفية من أجل السماح بوجود ممثل لهم في ماليه؛ لتسوية بعض الأمور السياسية والتجارية وأخرى غيرها، إلا إن الحكومة المالديفية رفضت ذلك الطلب، بعد إن باشر البريطانيون ببناء مطارهم في قاعدة جان، ورفضوا السماح ببناء مهبط للطائرات البريطانية قرب ماليه، واستقبلوا المندوب السامي البريطاني في كولومبو ببرود بعد إن زار العاصمة، وبعد أن غادرها على متن احد السفن الحربية، أثاروا ضجة باسم " دبلوماسية البنادق "، لأن المندوب استخدم أحدى السفن الحربية[55] .

وقد ردت السلطات البريطانية على ما عُرفَ بـ " دبلوماسية البنادق أو دبلوماسية الزوارق الحربية "، فبررت ذلك بقولها : " أن جميع الزيارات التي قام بها مفوضون سامون بريطانيون إلى العاصمة ماليه، بما في ذلك الزيارة التي حدثت في أيلول 1957، قد استخدمت أحدى السفن العسكرية، وذلك أمرٌ لا مفر منه؛ بسبب الغياب التام للاتصالات المُنتظمة في ماليه، ولصعوبة الإقامة هناك "، علماً أن تلك السفن كانت بعضها مُزودة بأربعة بنادق فقط[56] . ربما كان التبرير البريطاني مُقنع بذلك الخصوص، لغياب شبكة المواصلات اللازمة في البلاد، فاستعانوا بالزوارق العسكرية .

وبالرغم من تلك التقاطعات، إلا أن معظم الأمور كانت تسير لصالح البريطانيين في المالديف، ولاسيما بعد إكمالهم مدرج مطار القاعدة في جان، وإن كَثُرت المحاولات المالديفية الفاشلة، لتعطيل بناء القاعدة، وعدم رغبتهم في توقيع عقد إيجارها، لكن طبيعة علاقتهم الجيدة مع السكان المحليين، مكنهم من الاستمرار بالعمل، وكان البريطانيون على استعداد للتخلي عن كل جزر المالديف، باستثناء جزيرة جان؛ نظراً لأهميتها، حتى أنهم أكدوا بأنه من المستحيل عملياً على الحكومة المالديفية إخراجهم منها، وان أدى ذلك إلى توتر في علاقاتهما، وتبعتها عواقب وخيمة، وبالرغم من تلك المعطيات، حاول البريطانيون عدم إثارة الرأي العام العالمي، والعمل على تسوية الأزمة عن طريق إكمال عقد إيجار القاعدة، وتنظيم وجود القوات البريطانية داخلها، فكان عليهم عقد اتفاقيات تفصيلية تغطي قانونياً الاستخدام اليومي للقاعدة، فمن غير اللائق تركهم دون توقيع، وان كانت هناك اتفاقية للحماية قد وقعت في عام 1953، فينبغي إن يكون البريطانيين على استعداد لاستئناف المفاوضات مع الحكومة المالديفية[57] .

واستعداداً للمفاوضات، درس البريطانيون العواقب المحتملة لعدم التوصل لاتفاق مع المالديف، بالرغم من الصبر الذي سيتحلى به البريطانيين خلال مفاوضاتهم المستقبلية، فربما سيخلق المالديفيون مشكلة، ويُطالبون بمغادرة البريطانيون جزيرة جان والتخلي عن اتفاقية الحماية، أو سيتحركون عن طريق دول أخرى تتبنى رفع قضيتهم للأمم المتحدة، ويقدمون لتلك الدول _ مقابل ذلك العمل _ بعض التسهيلات في بعض الجزر المرجانية المالديفية، ومحتمل إن يتقمص الاتحاد السوفيتي أو الجمهورية العربية المتحدة ذلك الدور، أو ربما يتدخلا مباشرة ويحاولا الاستيلاء بالقوة على جزر هوفادو وفوام الله (فوا مولاكو)، وترك القاعدة تحت التصرف البريطاني، وفعلاً، حاولت الحكومة المالديفية الحصول على دعم الهند وسريلانكا والجمهورية العربية

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

المتحدة[58]، لكن مساعيهم فشلت، فالسيد جواهر لآل نهرو (Joaher lal Nehro)[59] أتخذ موقفاً صحيحاً تاماً _ من وجهة نظر البريطانيين _، والرئيس السريلانكي بانداراناياك تحرك طبقاً لمصلحة بلاده التجارية فقط، ولم يتضح موقف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وأن كانوا يدركون بأن مهمة استبدال البريطانيين كقوة حامية للمالديف تتجاوز قدرة البحرية المصرية، أما الروس، فلم تكن لهم إي رغبة في الماضي لاحتلال قاعدة بحرية بعيدة جداً عنهم، مثل جزر المالديف، لكن تبقى مسألة إثارة القضية أمام الرأي العام العالمي وطرحها على طاولة نقاشات الأمم المتحدة مسألة واردة جداً، وعندئذ على البريطانيين مواجهة تلك الاحتمالات مُسبقاً، وبذل المزيد من الجهد لتجنب ذلك الأمر، أو التوجه للاعتراف بجمهورية سوفاديف كدولة مستقلة قائمة بذاتها، في حال طالبت المالديف بمغادرة البريطانيين قاعدة جان، والغوا اتفاقية الحماية من جانبهم[60] .

أما في حالة التوقيع على الاتفاقية، فعلى البريطانيين إن ينظروا لمسؤوليتهم الأخلاقية تجاه جمهورية سوفاديف، فمن المؤكد إن الحكومة المالديفية بعد توقيع الاتفاقية، سَتُطالب بإعادة تأسيس سلطتها على الجزر الجنوبية المنفصلة، وسيكون من ضمن بنود الاتفاقية اعتراف بريطاني بسيادة حكومة المالديف على جميع جزرها، وقبول بريطانيا بحركة منشقة في الجنوب سيكون غير مُتسق مع التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجزر المالديف . ومن ناحية أخرى، سيكون من المستحيل تسليم عبد الله عفيف وسكان الجزر الجنوبية المُنشقة إلى الحكومة المالديفية، لأنه سيؤثر على طبيعة العلاقة الودية بين بريطانيا وسكان الجزر هناك، علماً إن استعادة سلطة الحكومة المالديفية على الجزر المُنشقة سيكون أمراً صعباً، وان تعاون البريطانيين معهم بإخلاص؛ لأن حكومة ماليه لم تحظى بشعبية هناك، لاسيما في هوفادو، ولمعالجة ذلك، وضع البريطانيون مبدأين، أولهما، يجب إن لا يكون هناك إيذاء، سواء تجاه المعارضين السياسيين أو سكان الجزر؛ وثانيهما، ينبغي إن يكون أسلوب فرض السيطرة الحكومية على الجزر الثلاث بطيئاً وتدريجياً، لاستعادة الثقة التي اهتزت بين الجانبين بشكل كبير، ومن خلال توضيح هذين المبدأين، ستعود الأمور إلى وضعها السليم[61] . الإعلان عن المبدأين وتنفيذهما بصورة صحيحة، من الواضح، سيمنع إي صدامات محتملة بين الانفصاليين والقوات الحكومية، وسيكون بمثابة مد جسور الثقة والمحبة بينهما، لتستقر الأوضاع في جزر المالديف عامة .

وبينما كان البريطانيون يتباحثون في مسألة المفاوضات، تحرك إبراهيم ناصر في تموز 1959، بعد تفويضه شعبياً في حملة استكشافية – عسكرية إلى جزيرتي هوفادو وفوام الله، للقضاء على الحركة الانفصالية فيها، وبالفعل تعرضت مدينة ثينادو (Thinadhoo) عاصمة هوفادو أتول للهجوم، واعتقل النخب، وصادر متعلقاتهم، واحضر من قبض عليهم إلى ماليه، وتوفي بعضهم، بسبب المرض والتعذيب[62]، ثم عاد إبراهيم ناصر وجنوده إلى العاصمة في الثامن عشر من تموز، وبالرغم من تلك الحملة، إلا أن جزيرة هوفادو لم تعلن استسلامها رسمياً، عكس جزيرة فوام الله، التي أعلنته، بعد إن حضر وفدٌ منها إلى العاصمة، وأصدرت الحكومة عفواً عن

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

القادة الانفصاليين، الذين انضموا إلى جزيرتي هوفادو وأدو أتول، وبذلك عُزلت فوام الله عن جمهورية سوفاديف[63] .

المحور الرابع : اتفاقية جان الجديدة ونهاية جمهورية سوفاديف (1960 – 1964)

بعد أن توقفت المحادثات بين الحكومتين البريطانية والمالديفية في أوائل عام 1959، بسبب المشكلات السياسية في الجزر المالديفية الثلاث، استؤنفت في الثالث عشر من كانون الثاني 1960، وتألف الوفد المالديفي المفاوض من رئيس الوزراء إبراهيم ناصر والسيد إبراهيم شهاب والقائم بأعمال الحكومة المالديفية في سريلانكا السيد أحمد حلمي ديدي والسيد أحمد زكي والسيد عبد الستار موسى ديدي، أما الفريق البريطاني، فتشكل من المندوب السامي البريطاني في سريلانكا ألكسندر مورلي ووكيل الوزارة المُساعد لوزير الخارجية السير كلارك (W.W Clark) والسير لورد بندون (Lord Bendon) والسير كينيث إيست[64] .

وبعد محادثات في كولومبو، توصلا في الأول من شباط لمسَّودة أولية، قدمت بموجبها الحكومة المالديفية هدية مجانية للحكومة البريطانية، كانت عبارة عن استخدام مجاني لجزيرة جان وبعض المراكز الدفاعية الأخرى في أدو أتول لمدة ثلاثين عاماً، وسَيُعاد تعريف العلاقات بين الحكومتين، وتأكيد الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة البريطانية في الدفاع عن جزر المالديف، وبموجبها، سَيُسمح للمالديف إقامة علاقات خارجية خاصة بهم في المجالين الاقتصادي والثقافي فقط، وبموجبها أيضاً، وافقت الحكومة المالديفية على استقبال ممثل الحكومة البريطانية في ماليه، وسَتُقدم الحكومة البريطانية لجزر المالديف مبلغاً إجمالياً قدره (850) ألف جنيه إسترليني، منه (100) ألف جنيه إسترليني على شكل دفعة فورية، وألـ (750) ألف جنيه إسترليني، ستكون على مدى سنوات، وعلى شكل مساعدات اقتصادية تُكرس لمشاريع مُحددة، ورحبت الحكومة المالديفية بعرض الحكومة البريطانية لبذل مساعيها الحميدة، لاستعادة سلطة الحكومة المركزية في أدو أتول، واتفقت الحكومتان بأن تكون العملية بصورة تدريجية وسلمية، وتفاءل الجانبين بأن تنذر الاتفاقية بمرحلة طويلة من التعاون السلمي بينهما، واتفقا على توقيعها رسمياً في ماليه في الرابع عشر من شباط العام نفسه[65] .

وبالفعل، وجه إبراهيم ناصر دعوة رسمية لكوثبرت ألبورت بالحضور إلى ماليه، لتوقيع الاتفاقية في الرابع عشر من شباط، فوصلها في الثالث عشر منه، وبحضور سلطان البلاد، أقيم حفل التوقيع الرسمي في اليوم التالي، وتفعيلاً لبنودها، وصل السير أرثينغتون ديفي (Arthington Davy) في الثامن من تشرين الأول إلى ماليه، بصفته ممثلاً لبلاده في المالديف، واستقر في جزيرة دونيدو (Dhoonidhoo) القريبة من العاصمة[66] .

وبعد توقيعها، غادر إبراهيم ناصر العاصمة بمعية بعض الشخصيات الحكومية في الثامن والعشرون من كانون الثاني 1962، وتوجه نحو الجزر الجنوبية الثائرة على متن يخت يُدعى سيلفر كريست (Crest Silver) محمل

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

بالأسلحة، وخلال حملته جمع بعض الضباط، وتوجه نحو هوفادو في الثلاثون من الشهر المذكور[67]، وصلت الحملة في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (الحادي والثلاثون من كانون الثاني) إلى هافارو وثينادو (تقع في هوفادو)، وطالبوا السكان بالاستسلام، إلا إن قادة الانفصال، اجبروا بعض السكان على المقاومة، وخلال الاشتباكات، قتل رجل من ثينادو، والقي القبض على بعض قادة الانفصال وفر آخرون غيرهم، وبعد السيطرة عليها، تقرر إخلاء ثينادو، وتوزيع سكانها على الجزر الأخرى مؤقتاً، واستغرقت عملية نقلهم أيام عدة، وأصبحت ثينادو جزيرة غير مأهولة، وقُسمت جزيرة هوفادو إدارياً إلى قسمين شمالي وجنوبي، وعُين حاكماً لكل قسم، وأُرسل جميع السُجناء الذين أخذوا من هوفادو إلى العاصمة، وفي الرابع عشر من شباط، عاد اليخت سيلفر كريست إلى العاصمة، وتم إيواء معتقلي هوفادو في سجن ماليه، الذين توفي عدد منهم، بعد تفشي وباء الزحار في القسم الذي يؤويهم[68] . وربما كانت الغاية من إخلاء جزيرة ثينادو هو لإبعاد سُكانها عن إي اشتباك محتمل بين القوات الحكومية والانفصاليين في الجزيرة، وكذلك، لحصر الانفصاليين في جزيرة أدو أتول فقط، بعد إن سيطرة الحكومة على جزيرتي فوام الله وهوفادو، الأمر الذي يعطي الحكومة فرصة أكبر لإعادتها سلطتها مُجدداً، فضلاً عن ذلك، ربما حدثت الحملة على هوفادو بمباركة البريطانيين، خاصة بعد توقيعهم على اتفاقية جان في الرابع عشر من شباط 1960، لإجبار الانفصاليين في أدو أتول بمرور الوقت على إنهاء تمردهم طوعياً، والعودة تحت المظلة الحكومية، وإلا سيلاقون المصير نفسه في فوام الله وهوفادو .

وبعد حملته على هوفادو، أرسل إبراهيم ناصر في الرابع عشر من شباط 1962 رسالة إلى السير ألكسندر مورلي المندوب السامي البريطاني في كولومبو، مفادها، أن الحكومة المالديفية سترسل مسؤوليها إلى أدو أتول فقط، لتسوية المشكلات المُتعلقة بالجزر الجنوبية بطريقة مرضية لكلا الطرفين[69] .

وفي غضون ذلك، أعرب إبراهيم ناصر عن رغبته في إجراء استفتاء شعبي، لمعرفة ما إذا كان يحظى بثقة الجمهور بشأن كيفية معالجة المسائل المُتعلقة بالجزر الجنوبية الانفصالية من عدمه، وأُجري الاستفتاء في السادس عشر من آذار العام نفسه في العاصمة وجميع الجزر المالديفية، باستثناء الجزر الجنوبية الثلاث، وأظهرت النتائج، أن (285،81%) من المصَّوتين يثقون برئيس الوزراء وسياسته[70] .

وشهدت المدة التي أعقبت توقيع اتفاقية ألبورت، تحسن في طبيعة العلاقات البريطانية – المالديفية، ففي الواحد والعشرون من آذار، زار المندوب السامي البريطاني في سريلانكا السير ألكسندر مورلي مع زوجته جزر المالديف على متن السفينة ايستبورن (H.M.S Eastbourne.) في زيارة ودية[71]، كان هدفها منح سلطان المالديف محمد فريد الأول ميدالية (K.C.M.G) المُقدمة من الملكة إليزابيث الثانية (Elizabeth II)[72] . وفي سياق ذي صلة، رد ألكسندر مورلي في اليوم نفسه (الواحد والعشرون من آذار) على رسالة إبراهيم ناصر المؤرخة في الرابع عشر من شباط 1962، إذ ذكر المندوب السامي أن الحكومة البريطانية تدعو إلى عدم التأخر في إرسال المسؤولين المالديفيين إلى أدو أتول، وأعرب عن شعوره بضرورة منح الحكومة المالديفية عفواً

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

لشعب أدو أتول دون شروط مسبقة، وأن لا يزيد عدد الوفد الحكومي المرسل لأدو أتول عن ستة أشخاص، ويفضل أن لا يكون بضمنهم إي ضابط شرطة أو جيش، رد إبراهيم ناصر من خلال رسالة أرسلها عن طريق أرثينغتون ديفي، وأعلن عن موافقته على اقتراحات ألكسندر مورلي، ثم قال : " إذا قبل شعب أدو سلطة الحكومة المالديفية والشروط المنصوص عليها في رسالة حكومة جزر المالديف بتاريخ السابع من تموز 1961، فسيتم منح عفو غير مشروط لهم "[73] .

ووفقاً للأمور المُتفق عليها في الرسائل المُتبادلة بين إبراهيم ناصر وألكسندر مورلي، أرسلت الحكومة المالديفية في الخامس عشر من نيسان 1962 وفدها الرسمي إلى أدو أتول، والذي تألف من السيد إبراهيم حليم وعلي رضا وعلي إبراهيم مانيكو وسيكا ثوثثو ديدي (Sikka Thuththu Didi) وزكريا من كينيلهوس (Kinilhus) والسيد عبد الرحمن، وبعد وصول الوفد إلى أدو، قابلهم السيد عبد الله عفيف ديدي وأرثينغتون ديفي والقائد البريطاني المسؤول عن قاعدة جان، ومع ذلك، لم تكن هناك فرصة لإجراء أي مفاوضات، بسبب الفوضى التي حدثت بعد وصول الوفد، إذ نعت بعض الناس الحكومة المالديفية وقادتها بكلمات نابية، ولم يستطيع البريطانيين إيقاف ذلك، ولم يبذل عبد الله عفيف إي جهود للتهدئة، عندها، أكد أرثينغتون للوفد بأنه لا يستطيع ضمان سلامتهم، وعلى أثرها، قرر الوفد العودة إلى العاصمة دون انجاز مهمتهم[74] .

وفي الأسبوع الأخير من تموز 1962، طلب إبراهيم ناصر من رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان (Harold Macmillan)[75] إيجاد حل لمشكلة أدو أتول، ورداً على ذلك، أكد هارولد ماكميلان بأنه سيرسل في تشرين الأول من العام نفسه ممثلاً عنه إلى المالديف، لمناقشة المشكلة وتسويتها، وبالفعل، وصل السير آرثر سنلينج (Arthur Snelling)[76] في التاسع عشر من تشرين الأول إلى العاصمة المالديفية، وبالمقابل، شكلت الحكومة المالديفية وفداً تفاوضياً معه، تألف من إبراهيم ناصر وإبراهيم رشيد (وزير الداخلية) وإبراهيم شهاب (النائب العام) وعبد الله خليل (نائب وزير الخارجية) واحمد زكي (وزير العدل)[77]، وأجريت مناقشات عدة، لكن لم يتوصلوا إلى طريقة معينة لحل المشكلة، وخلال ذلك الوقت، انتشرت شائعات عن توجه سوفيتي لاستئجار قاعدة جان، وظهرت بعض مبادرات الصداقة من الإتحاد السوفيتي تجاه جزر المالديف، الأمر الذي زاد من الاهتمام البريطاني لتسوية المشكلة دون انتظار، وكشفوا عن زيارة مُرتقبة لوزير الدولة لشؤون المستعمرات والكومنولث، وبالفعل أعلنوا في أوائل أيلول 1963 عن زيارة للسير دنكان ساندز (Duncan Sandys)[78]، الذي وصل بمعية زوجته في السابع منه، ورافقه المندوب السامي في سريلانكا السير مايكل ووكر (Michael Walker)[79] وزوجته، والسيد هيب (Heap) والسيدة سميث (Smith) السكرتير الخاص والسيد رواندثويت (Roundthwaite) من المفوضية[80] البريطانية العليا في كولومبو، وشكل أولئك الوفد البريطاني المفاوض لتسوية مشكلة أدو، أما الفريق المالديفي، فضم إبراهيم ناصر وإبراهيم رشيد وإبراهيم شهاب واحمد زكي وأحمد حلمي ديدي (وزير الصحة) وعبد الله خليل، وعُقدت ثلاث جلسات، أكد خلالها دنكان ساندز لحكومة المالديف

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

أن مشكلة أدو سَتُحل، وطالب الحكومة المالديفية بالعفو عن الزعماء الانفصاليين قبل إعادة سيطرتها على أدو أتول، ومنح بريطانيا أرض أضافية في هيثادو؛ لإنشاء محطة ترحيل تابعة لخدمة الإذاعة البريطانية، وعَبَّرَ الوفد المالديفي عن رغبته في مراجعة اتفاقية شباط 1960، ومنح الاستقلال الكامل عن بريطانيا، وبعدها قدم، دنكان ساندیز تأكيده على تسوية مشكلة أدو قبل الحادي والثلاثون من كانون الأول 1963، لكن فيما يخص الاستقلال الكامل، سيناقشه مع حكومته بعد عودته إلى لندن، وطلب من الحكومة المالديفية إرسال الطلب رسمياً إلى الحكومة البريطانية، ثم عُقدت المناقشات النهائية مع دنكان ساندیز في الثامن من أيلول 1963[81] .

توصل خلالها الجانبين إلى أمور عدة، أهمها، موافقة الحكومة البريطانية على اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة بسط سلطة الحكومة المالديفية في أدو أتول في موعد أقصاه الحادي والثلاثون من كانون الأول 1963، ولتسهيل تنفيذ ذلك القرار بانسيابية، أعلنت الحكومة المالديفية عن منح عفو وتعويض غير مشروط لجميع سكان أدو أتول فيما يتعلق بجميع الأعمال المرتبطة أو الناشئة منذُ انفصال أدو أتول، لإعادة تأسيس سلطة الحكومة المالديفية، واعتباراً من تاريخ إعادة السلطة الحكومية في أدو أتول، ستوافق الحكومة المالديفية على منح الأراضي الإضافية في هيثادو للحكومة البريطانية، التي قد تطلبها لإنشاء وتشغيل وصيانة المزيد من محطات المذياع (الراديو) من قبلهم أو من قبل هيأة الإذاعة البريطانية، وبنفس الشروط فيما يتعلق بحيازة الأرض ووضع الموظفين اللازمين (سواء كانوا موظفين عسكريين أو مدنيين) مثلما منصوص عليه في اتفاقية عام 1960، وبعدها، صدر بيان مشترك بذلك الخصوص في التاسع من أيلول 1963 عن طريق إبراهيم ناصر ودنكان ساندیز، وغادر الأخير ووفده العاصمة نحو أدو أتول في اليوم نفسه، وفي مطار هولهول (Hulhule' Airport)[82] طلب دنكان ساندیز من إبراهيم رشيد تزويده بعلم جزر المالديف، لأنه لا يستطع الحصول عليه في أدو أتول، وبعد إن زُودَ بالعَلَم، قال : " سيرفرف في أدو أتول اليوم "[83] .

وفي أدو أتول، أصدر دنكان ساندیز في اليوم نفسه (9 أيلول) بيان صحفي، قال فيه :" لقد أوضحت الحكومة البريطانية منذُ مدة طويلة، لشعب أدو أتول أنها تعتزم إعادة إنشاء سلطة حكومة جزر المالديف هنا، وإن الحكومة البريطانية مُقتنعة بأنه من مصلحة شعب أدو أتول والشعب المالديفي ككل إعادة العلاقات الطبيعية مع الحكومة المركزية في ماليه، وأن التقسيم غير الطبيعي الحالي بين هذين القسمين يجب وضع حدٌ له. لقد عدت لتوي من زيارة ماليه، وأجريت محادثات مع الحكومة المالديفية، وبعد مناقشات كاملة، قررنا أن الوقت قد حان الآن لاستعادة سلطة حكومة جزر المالديف في أدو أتول في أسرع وقت ممكن، وعلى إي حال في موعد لا يتجاوز نهاية هذا العام، وستبدأ الاستعدادات اللازمة على الفور . فالحكومة المالديفية، تعهدت رسمياً للحكومة البريطانية بمنح عفو كامل فيما يتعلق بجميع الأعمال التي ارتكبت في الماضي بخصوص التمرد في أدو أتول، واطلب من جميع سكان أدو أتول التعاون بشكل كامل لإعادة سلطة حكومة جزر المالديف، فلا يوجد إي شخص يتعاون الآن لديه أي خوف أو قلق من أنه سيعاني بأي شكل من الأشكال من الأعمال التي ربما

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

ارتكبها في الماضي فيما يتعلق بالثورة . وأن العفو الممنوح من حكومة جزر المالديف هو اتفاق رسمي مع الحكومة البريطانية، وأنا على ثقة تامة بأنه سيتم تنفيذه بالكامل، بطبيعة الحال، فأن استعادة سلطة حكومة جزر المالديف في أدو أتول لن تؤثر بأي شكل من الأشكال على موقع القوات البريطانية في جان وهيثادو، أو علاقتهم الطيبة مع السكان . وسيتواصل المُستشار السياسي السيد رواندثويت مع كُل قرية في اقرب وقت ممكن، لشرح الموقف والإجابة على إي أسئلة، أؤكد لشعب أدو أتول على الصداقة الراسخة للحكومة البريطانية والقوات البريطانية هنا، ورغبتنا في رؤيتكم جميعاً تواصلون العيش بسعادة وسلام وازدهار "[84] .

وبعد التصريح بالعفو، أعلن عبد الله عفيف ولاءه للحكومة المالديفية، وأعرب عن رغبته في مُغادرة أدو أتول؛ لأنه اعتبر بقائه سيكون مصدر إحراج لجميع المعنيين، وطلب من السلطات البريطانية نقله إلى سيشل[85] .

وبعد ذلك الطلب، ابلغ ارثينغتون ديفي في التاسع والعشرون من أيلول 1963 إبراهيم ناصر بأن عبد الله عفيف ديدي وعائلته سَيُمنحون حق اللجوء في سيشل، إلا أن إبراهيم ناصر أكد بأن ذلك الإجراء يُعد تدخل بريطاني في الشؤون الداخلية للمالديف، ويتعارض مع اتفاقية عام 1960، وبالرغم من ذلك، نُقل البريطانيون في الأول من تشرين الأول عبد عفيف ديدي وعائلته إلى سيشل، ومنحوه لجوء سياسي فيها، الأمر الذي أثار سخط الجماهير المالديفية، التي تظاهرت، وألحقت إضراراً بالممتلكات البريطانية في ماليه وهولهول[86]، إذ جعلت مهبط الطائرات البريطانية في مطار هولهول غير صالح للعمل، لكن ارثينغتون وصف الضرر بالطفيف، فالمالديفيون، أكدوا إن الحكومة البريطانية لا يحق لها نفي عبد الله عفيف خارج المالديف، فالقرار من صلاحيات الحكومة المالديفية والبرلمان[87] .

أثارت قضية لجوء عبد الله عفيف سخط الشعب المالديفي أكثر، بعد إن أثار بعض أعضاء مجلس العموم شكوك حولها، إذ استغربوا من زعيم شعبي مُنتخب يطلب النفي إلى جزيرة مُقفرة مثل سيشل، وكذلك، منعه من الحضور لجنازة والدته التي توفيت بعد أسبوع من نفيه، إلا إن دنكان ساندیز وزير الدولة لشؤون الكومنولث، أكد بأن السلطات البريطانية نقلت عبد الله عفيف بناءً على طلبه، ولم تضغط عليه للمغادرة، ولا تسعى لمنعه من العودة إذا رغبَ بذلك، أما بخصوص جنازة والدته، فأكد دنكان بأن السلطات البريطانية لم تعلم بوفاة والدته أصلاً، وربما بُعد المسافة التي تُقدر بآلاف الأميال بين سيشل والمالديف حالت دون حضوره لمراسيم الجنازة، ورفض الوزير إي اتهام أو إيحاء يوجه للحكومة البريطانية على أنها السبب في عدم حضوره لمراسيم جنازة والدته[88] . ومن خلال تلك المعطيات، ربما كان البريطانيين متورطين بمسألة نفي عبد الله عفيف إلى سيشل، لأنه من وجهة نظرهم سيبقى مصدر قلق للحكومة المالديفية، التي أراد البريطانيون منها التوجه لعقد اتفاقية بشأن القاعدة، وسَتُدين الحكومة المالديفية بالفضل للبريطانيين في تهدئة الأوضاع، الأمر الذي سينعكس إيجاباً لصالح البريطانيين على طاولة المفاوضات بينهما . ويمكن قراءة الموقف من زاوية أخرى، فربما أقدم

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

البريطانيين على نفيه، تحسباً لأي قرار حكومي مُستقبلي يُدين عبد الله عفيف بحجج واهية، ومن ثم سجنه، أو ربما تعمل الحكومة على اغتياله بطرق مُختلفة .

وفي غضون ذلك، ابلغ ارثينغتون ديفي الحكومة المالديفية في السابع من تشرين الثاني، عن وجود نية لمجموعة من سكان أدو أتول يرغبون بالتوجه للعاصمة ماليه، لإعلان قبولهم بالحكومة المالديفية، وبالفعل، وصلت مجموعة بارزة من أدو أتول إلى ماليه في أوقات مختلفة، معلنين ولائهم للحكومة المالديفية، التي استقبلتهم بكل ود، وشكلت في أواخر كانون الأول لجنة لتوجيه الأنشطة في أدو أتول، تماشياً مع اللوائح المعمول بها لجميع الجزر، وعينت الحكومة المالديفية في الرابع من كانون الثاني 1964 السيد موسى علي ديدي (من جزيرة هيثادو) القائم بأعمال رئيس أدو أتول، وطلب من اللجنة المساعدة في جميع الأمور الإدارية، وبدأت الأنشطة الاقتصادية تدريجياً، وعادت الأمور إلى طبيعتها في الجزر الجنوبية الثلاث[89] . وبذلك، انتهت مرحلة مهمة من مراحل تأريخ المالديف المعاصر، بعد تجربة انفصالية دامت خمس سنوات لثلاث جزر جنوبية من أرخبيل المالديف .

المحور الخامس : الاتفاقية البريطانية – المالديفية وإعلان استقلال البلاد
(1963 – 1965)

وبينما كانت مشكلة أدو في مراحلها الأخيرة، طلبت الحكومة المالديفية رسمياً من الحكومة البريطانية منحها الاستقلال الكامل، وذلك من خلال رسالة بعثها إبراهيم ناصر إلى دنكان ساندیز في الخامس والعشرون من أيلول 1963، لكن الحكومة البريطانية طلبت تأكيدات من الحكومة المالديفية على أنها ستحترم شروط الاتفاق بشأن قاعدة جان وجزيرة هيثادو، إلا إن الحكومة المالديفية، رفضت مناقشة أي شيء قبل التفاوض على مسألة الاستقلال التام . وبعد ذلك الإصرار المالديفي، عقد في الرابع من نيسان 1964، اجتماع في ماليه بين إبراهيم ناصر وأرثينغتون ديفي، قدم من خلاله الأخير تأكيدات على أن الحكومة البريطانية ستكون على استعداد لمنح الاستقلال الكامل للمالديف، إذا أكدت جزر المالديف بأن الشروط التي تم بموجبها تأجير جان والأراضي في هيثادو ستبقى سارية على حالها، ووجه دعوة إلى إبراهيم ناصر أو أي وزير في حكومته بالحضور إلى بريطانيا، لأجراء مناقشات مباشرة مع الحكومة البريطانية، إلا إن إبراهيم ناصر أكد له، بأنه يمكن تضمين شروط الاتفاق بشأن جان وهيثادو ضمن مسَّودة اتفاقية منح الاستقلال، وأن السفر إلى بريطانيا غير ضروري[90] .

وفي الثالث والعشرون من حزيران، أكد دنكان ساندیز وزير الدولة لشؤون الكومنولث إن المفاوضات جارية من أجل استقلال جزر المالديف[91]، وبالفعل، بدأت في الثالث عشر من كانون الثاني 1965 مفاوضات رسمية في كولومبو من أجل إبرام اتفاقية جديدة تمنح جزر المالديف استقلالها الكامل عن بريطانيا، وأُقتِرحت مسَّودتين للاتفاقية، واحدة بريطانية والثانية مالديفية، وقد مثل المالديف في المفاوضات مندوبها في كولومبو السيد عبد

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

الستار موسى ديدي، والسكرتير الثالث السيد أحمد إسماعيل[92]، وحضر السيد مايكل ووكر المندوب السامي البريطاني في كولومبو نيابة عن بلاده، وفي نهاية المفاوضات، وافقت الحكومة البريطانية على مطلب جزر المالديف بالاستقلال الكامل، ووقعت الاتفاقية رسمياً في الساعة العاشرة من صباح السادس والعشرون من تموز 1965[93]، في مقر إقامة المندوب السامي البريطاني في كولومبو، ووقع الاتفاقية إبراهيم ناصر عن الجانب المالديفي ومايكل ووكر عن الجانب البريطاني[94] .

أكدت الاتفاقية في ديباجتها عن رغبة الطرفين في توطيد علاقات الصداقة والتعاون، وتحقيقاً لذلك، أكدا على مراجعة الاتفاقية المبرمة بينهما في الرابع عشر من شباط 1960، واتفقا في المادة الأولى من الاتفاقية الجديدة على إنهاء العمل بأحكام بنود اتفاقية الرابع عشر من شباط 1960، واستبدالها باتفاقية تموز 1965، وفي المادة الثانية، أعلنت الحكومة البريطانية عن اعترافها بجزر المالديف كدولة مُستقلة بالكامل وذات سيادة، ولها الحق في إقامة علاقات سياسية مباشرة مع جميع دول العالم، والحق في الانضمام للمنظمات الدولية[95] .

وفي المادة الثالثة، أعلنت الحكومة المالديفية عن تجديد التزامها الوارد بموجب اتفاقية الرابع عشر من شباط 1960، والمؤكد على منح البريطانيين حق الاستخدام ألحصري وغير المقيد لكامل مساحة جزيرة جان في أدو أتول، ومنحهم منطقة مُحددة مساحتها (110) فداناً في جزيرة هيثادو (ماميندو) حتى الخامس عشر من كانون الأول 1986، بوصفها هدية مجانية، وأطلق على تلك المناطق اسم " المناطق المُتفق عليها "، وتعهدت الحكومة المالديفية بأنه خلال المدة المحصورة من تاريخ توقيع الاتفاقية في السادس والعشرون من تموز 1965 وحتى نهاية الامتياز الممنوح للبريطانيين في الخامس عشر من كانون الأول 1986، لن تسمح بدخول أو استخدام الأراضي والمياه الإقليمية أو المجال الجوي لجزر المالديف لأي غرض من قبل إي قوات مسلحة تابعة لأي دولة، ولا تمنح إي دولة حقوق أو تسهيلات ذات طابع عسكري دون موافقة الحكومة البريطانية، وذلك التعهد، لا يسري على زيارات المجاملة التي تقوم بها بعض الطائرات والسفن الحربية طبقاً للممارسات الدولية المُعتادة[96] .

ووفقاً للمادة أعلاه، يجوز للحكومة البريطانية إنشاء وتشغيل وصيانة مطار في جزيرة جان، ومحطة مذياع في جزيرة هيثادو، ويجب إن يكون الوصول غير مقيد عن طريق البحر والجو إلى المناطق المُتفق عليها، والاستخدام غير المقيد لبحيرة أدو أتول والمياه الإقليمية المُجاورة للمناطق المُتفق عليها للسفن البريطانية حسب الاقتضاء، ويجوز للحكومة البريطانية استخدام بحيرة أدو أتول والمياه الإقليمية المتاخمة للمناطق المُتفق عليها لإغراض ترفيهية للقوات البريطانية، ولصيانة المرافق على النحو المُحدد والمُتفق عليه في هذه الاتفاقية وملحقها . ويحق للحكومة البريطانية حتى الخامس عشر من كانون الأول 1986 الاحتفاظ داخل المناطق المُتفق عليها بالقوات المُسلحة التي يرون أنها مناسبة لممارسة واستخدام الحقوق والتسهيلات الممنوحة لهم بموجب الاتفاقية،

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

علماً انه لا شيء وارد في الاتفاقية أو فيما بعد يضر بالوضع السيادي للمناطق المُتفق عليها باعتبارها جزءاً من دولة جزر المالديف[97] .

وتعهدت الحكومة البريطانية في المادة الرابعة باستخدام التسهيلات الممنوحة لها من جانب الحكومة المالديفية في المناطق المُتفق عليها فقط للدفاع عن دول الكومنولث، واتفقا في المادة الخامسة على إن الملحق الذي يحتوي على أحكام تتعلق بتنفيذ وتفسير هذه الاتفاقية يُعد جزءاً منها، وفي المادة السادسة، أتفق الطرفان على إن الاتفاقية ستدخل حيز التنفيذ في السادس والعشرون من تموز 1965، واعتباراً من ذلك التاريخ، ستتوقف جميع الاتفاقات والتفاهمات السابقة عن العمل، وقد حُررت الاتفاقية من نسختين باللغة الانجليزية في مدينة كولومبو السريلانكية في السادس والعشرون من تموز 1965، ووقعها مايكل ووكر نيابة عن الحكومة البريطانية، وإبراهيم ناصر عن لبلاده[98] .

أما الأحكام الواردة في ملحق الاتفاقية، فكانت متعددة، ومنها، خلال المدة المحصورة بين توقيع اتفاقية الاستقلال ولغاية الخامس عشر من كانون الأول 1986 على الحكومة المالديفية إن تستقبل ممثل الحكومة البريطانية في ماليه، إذا طلبت منها الأخيرة ذلك، وعلى الحكومة المالديفية إن تُقدم المساعدة الممكنة لكي تُنفذ الحكومة البريطانية الامتيازات الممنوحة لها بموجب الاتفاقية، ومن الأحكام الواردة في الملحق أيضاً، حق الحكومة البريطانية بمد الكابلات البحرية وصيانتها بين جزيرة جان ومحطة المذياع في جزيرة هيثادو في المياه المُتداخلة والمجاورة، على إن لا تتعارض أنشطة القوات البريطانية في المناطق المُتفق عليها بأي حال من الأحوال مع إي حقوق مشروعة لشعب أدو أتول، وخارج المناطق المُتفق عليها، باستثناء الاحتياطات التي قد تكون ضرورية لسلامة وأمن الأرواح والممتلكات[99] .

وفي الملحق كذلك، تعهدت الحكومة المالديفية خلال مدة سريان الاتفاقية بعدم منح إي حقوق خاصة لأي شخص أو أشخاص في المناطق المُتفق عليها، دون الحصول على موافقة خطية مُسبقة من الحكومة البريطانية، وبالمثل تعهدت الأخيرة، بعدم منح إي من تلك الحقوق دون الحصول على موافقة خطية مُسبقة من الحكومة المالديفية . واتفقا، على انه بعد انتهاء مدة الاتفاقية، وإذا لم يُمدداها لمدة معينة مُتفق عليها سلفاً، فيحق للحكومة البريطانية، وفقاً لتقديرها، نقل جميع معداتها وإمداداتها من المناطق المُتفق عليها، في غضون عام واحد، وعليها إن تضمن خلال عملية نقل معداتها وإمداداتها بعدم إلحاق إي ضرر يمكن تجنبه للمباني والمنشآت هناك، وكُل ما يتبقى من معدات أو إمدادات بريطانية بعد نهاية العام المذكور سيكون ملكاً للحكومة المالديفية[100] .

ووافقت الحكومة المالديفية على أنها لن تتدخل بأي شكل من الأشكال في ممارسة الحكومة البريطانية لحقوقها الواردة في الاتفاقية، علاوة على ذلك، يتعين على الحكومة المالديفية اتخاذ جميع الخطوات المعقولة للحفاظ على الحقوق والسلطات الممنوحة للحكومة البريطانية بموجب الاتفاقية ودعمها . ويجوز للحكومة البريطانية إن

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

تُنشئ في المناطق المُتفق عليها، بشكل مباشر أو من خلال مُنظمات الخدمة المُتعمدة، المؤسسات اللازمة لبناء أماكن الإقامة والمطاعم والمرافق للأنشطة الاجتماعية والترفيهية والثقافية، لإفراد القوات البريطانية حصراً، على إن لا تخضع تلك المؤسسات وأي مؤسسة خدمية مُرخصة تستخدم معداتها أو تقدم خدماتها والسلع التي تبيعها لأي ضرائب أو رسوم أو أي مُتطلبات تشريعية تتعلق بالدستور أو أنشطة المؤسسات أو المُنظمات . ويجوز للحكومة البريطانية ومقاوليها ومُنظمات الخدمة المُرخصة الاستيراد إلى المناطق المُتفق عليها في أدو أتول دون دفع إي ضرائب أو رسوم أو أشياء أخرى، والمُستخدمة حصراً لغرض بناء أو تشغيل المطار في جزيرة جان، ومحطة المذياع في جزيرة هيثادو، وللاستخدام أو الاستهلاك ألحصري لعناصر القوات البريطانية[101] .

وأعفت الاتفاقية في ملحقها الجنود البريطانيين في جزر المالديف من دفع إي ضرائب أو رسوم أو أشياء أخرى قد تفرضها الحكومة المالديفية، سواء على الجنود أنفسهم أو على دخلهم أو ممتلكاتهم المنقولة، وأعفي الجنود كذلك من الخضوع للاختصاص القضائي لمحاكم جزر المالديف، ومنح الحق للسلطات المخولة حسب الأصول في بريطانيا ممارسة الولاية القضائية الكاملة داخل المناطق المُتفق عليها على أفراد القوات البريطانية . وأعطي الحق للحكومة البريطانية في إنشاء وصيانة الخدمات البريدية المُستخدمة حصراً من القوات البريطانية، ووافقت الحكومة البريطانية على إن استخدام محطة المذياع في جزيرة هيثادو سيقتصر على استقبال و إرسال الرسائل والإشارات والاتصالات فقط[102] . وبالتأكيد ذلك يعني، بأن عناصر القوات البريطانية المتواجدين في المناطق المتفق عليها سيخضعون للقضاء البريطاني وليس المالديفي في حال وقعت مشكلة بينهم وبين السكان المالديفيين .

وتعهدت الحكومة البريطانية بعدم السماح بأي شكل من الأشكال بأخذ أو نقل أي عنصر أو أصناف من السلع أو المؤن أو المعدات أو جميع أنواع الأسلحة والذخيرة أو جميع أنواع المعدات العسكرية التي استوردتها الحكومة البريطانية خارج المناطق المُتفق عليها دون موافقة مُسبقة من الحكومة المالديفية، ووافقت الحكومة البريطانية على أن جميع تحركات أفراد القوات البريطانية مقصورة بالكامل على المناطق المُتفق عليها والمياه الإقليمية المتاخمة للمناطق المُتفق عليها وبحيرة أدو أتول، ما لم توافق الحكومة المالديفية على خلاف ذلك، وعلى إن لا يؤثر ذلك على أي حق لمرور السفن وفقاً للممارسات الدولية المُعتادة . وفي ختام المُلحق، عُرِّفت بعض المصطلحات الواردة في متن الاتفاقية و ملحقها، فمصطلح (القوات البريطانية)، يعني أفراد القوات البرية والبحرية والجوية البريطانية والموظفين المدنيين المرافقين الذين يعملون أو يخدمون مع تلك القوات، بشكل مباشر أو من خلال المُتعاقدين معهم أو منظمات الخدمة المعتمدة، التي تضم عناصر عسكرية أو مدنية، باستثناء جميع المواطنين المالديفيين أو المقيمين في البلاد، أما مصطلح (القوات المُسلحة)، فيشمل أي فرد من أفراد القوات المُسلحة والسفن الحربية والطائرات العسكرية، ويُقصد بـ (منظمات الخدمة المُرخصة) المنظمات التي تتعاون عادةً مع القوات البريطانية، ومصطلح (المناطق المُتفق عليها) تعني المساحة الكاملة لجزيرة جان في

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

أدو أتول، ومساحة (110) فداناً من جزيرة هيثادو، وما عدا ذلك، يُعرف بـ "خارج المناطق المُتفق عليها"، وجميعها أراضي مالديفية[103] . وبعد نيلها الاستقلال، أصبحت جزر المالديف عضواً في الأمم المتحدة في الحادي والعشرون من أيلول 1965[104] . ومن خلال قراءة بنود الاتفاقية، يتضح بأن الحكومتين المالديفية والبريطانية قد استفادتا منها، فبالنسبة للمالديف حققتها مبتغاها ونالت استقلالها، وكسرت قيود الحماية البريطانية بصورة سلمية ودون إراقة للدماء، وان كان ذلك على حساب جزء من سيادتها على بعض أراضيها (جان وهيثادو)، لكن ذلك الأمر، كان مُحدد بجدول زمني مُتفق عليه بينهما، يستحق تقديمه من أجل نيل أسمى الأهداف الوطنية المالديفية . أما الحكومة البريطانية، فحققت ما تريده، وحصلت على اعتراف رسمي مالديفي بحق إقامة قاعدة لها في جان ومحطة مذياع في هيثادو، ولم تخرج بصورة مذلة وسريعة من المالديف، وربما شعرت من خلال بقائها في المناطق المُتفق عليها على أنها لازالت تحتفظ بالمالديف ضمن دائرة النفوذ البريطاني، بحكم بعض الفقرات الواردة في نص الاتفاقية . ويمكن القول بأن المالديف ضحت بالجزء من أجل الكل، واستطاع إبراهيم ناصر من خلال مفاوضات الاستقلال، إن يُقدم نفسه على انه شخصية وطنية محورية قادرة على قيادة البلاد في المراحل المقبلة .

الخاتمة :-

توصلت خاتمة الدراسة إلى استنتاجات عدة منها :-

1- بسبب موقعها الاستراتيجي المهم، صارت جزر المالديف هدفاً للمستعمرين الغربيين منذُ حملاتهم على دول آسيا، بدءً من البرتغاليين ومروراً بالهولنديين ثم البريطانيين، الذين هيمنوا على المالديف وتحولت إلى محمية بريطانية بموجب اتفاقية الحماية عام 1887 .

2- شهد عام 1932 حدثاً تأريخياً بارزاً، ففيه سُنَّ أول دستور للبلاد، تحولت بموجبه المالديف من سلطنة مُطلقة إلى سلطنة مقيدة بدستور، لكن شهدت السنوات المتعاقبة تعديلات عدة على الدستور، حتى تحولت البلاد في عام 1953 إلى النظام الجمهوري .

3- يُعد عام 1954، من المحطات المهمة في تأريخ المالديف، ففيه عاد الحكم السلطاني للبلاد، بعد مدة النظام الجمهوري، التي استمرت لمدة عام، وأصبح محمد فريد ديدي، أول سلطان للبلاد بعد إعلان الجمهورية المالديفية الأولى في كانون الثاني 1953 .

4- وقع البريطانيون والحكومة المالديفية في عام 1956 على اتفاقية بشأن تأجير قاعدة جان العسكرية للقوات الجوية البريطانية، إلا انه بسبب إرهاصات تلك الاتفاقية، قدم رئيس الوزراء المالديفي إبراهيم فامولاديري استقالته، وتبوء إبراهيم ناصر المنصب مكانه .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

5- دخلت المالديف وبريطانيا في مرحلة جديدة بعد وصول إبراهيم ناصر لرئاسة الوزراء، فرفض اتفاقية قاعدة جان، وطالب بمراجعتها قبل التوقيع عليها، الأمر الذي أزعج البريطانيين، ودفعهم للضغط على الحكومة المركزية من خلال تشجيع بعض الجزر الجنوبية على الانفصال عن حكومة ماليه في عام 1959 .

6- انفصال الجزر الجنوبية، كشف عن وجود خلل وتوتر في العلاقة مع الحكومة المركزية، الأمر الذي استغله البريطانيين لتحقيق هدف مرحلي لصالحهم، والدليل تأرجحهم في مسألة الاعتراف بالجمهورية الجنوبية المُعلنة .

7- الضغط البريطاني المستمر والخوف من انفصال الجزر الجنوبية نهائياً، دفع إبراهيم ناصر إلى الشروع بمفاوضات جديدة مع البريطانيين في عام 1960، أسفرت عن توقيع اتفاقية جديدة بشأن قاعدة جان في شباط 1960 .

8- شهدت المدة (1961 – 1963)، سياسة مالديفية مُزدوجة تجاه الانفصاليين في الجنوب، فتارة تشن عليهم حملات عسكرية، وتارة أخرى، تتفاوض مع البريطانيين، للضغط على الانفصاليين من اجل العودة لحكومة المركز، حتى حققت تلك السياسة أهدافها .

9- أعادت المالديف تحقيق وحدتها السياسية في عام 1963، بعد إنهاء ما يُسمى " جمهورية سوفاديف المتحدة، التي قادها الانفصاليون في الجزر الجنوبية الثلاث .

10- لم يقف البريطانيون مع قادة الانفصال وسكان الجزر الجنوبية بعد إن حسموا اتفاقية جان العسكرية مع الحكومة المركزية، وكأنهم باعوا الانفصاليين من اجل اتفاقية جان العسكرية، وتلك السياسة التي دأبت عليها معظم الدول الاستعمارية، التي عملت وتعمل من أجل تحقيق مصالحها فقط .

11- ظهور شخصية إبراهيم ناصر على المشهد السياسي، أضاف قوةٌ للحكومة المالديفية، فقوة شخصيته، ساعدت في إعادة الوحدة السياسية للبلاد، ثم نجح في تحقيق الاستقلال في تموز 1965، الذي يُعد أهم حدث في تأريخ المالديف المعاصر .

12- انضمام المالديف في أيلول 1965 للأمم المتحدة، يعني الاعتراف الأممي والدولي بالمالديف كدولة مُستقلة ذات سيادة .

الهوامش :-

(1) يعتقد بعض العلماء أن اسم (جزر المالديف) مُشتق من الكلمة السنسكريتية " مالدفيبا " (Maladvipa)، التي تعني " أرض الجزر " .
Federal Research Division, Indian Ocean : Five Island Countries (Area Handbook Series), Helen Chapin Metz (ed.), Third Edition, Published by Library of Congress, Washington, 1995, p.258 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

(2) Fathmath Saushan Moosa, Country Report : Republic of Maldives, Published by Asian Disaster Reduction Centre (National Disaster Management Center), Visiting Researcher Program – FY2014B, Male (Republic of Maldives), 2014, Pp. 4;7 .

(3) كانت تُدين بالبوذية، التي وصلتها عن طريق الهند وسريلانكا قبل (250) سنة من الميلاد .
James Minahan, The Complete Guide to National Symbols and Emblems, Vol. I, Published by Greenwood Press (An Imprint of ABC – CLIO, LLC), California, 2010, p.104 .

(4) Fathmath Saushan Moosa, Op.Cit., 2014, Pp. 4 – 6 .

(5) Mark Balla and Bob Willox, Maldives & Islands of The East Indian Ocean (A travel Survival Klt), 2nd Edition, Published by Lonely Planet Publications, Australia, 1993, Pp.36 – 37 .

(6) Naseema Mohamed, Maldivian Seafaring in The Pre-Portuguese Period, Report Published by The National Centre for Linguistic and Historical Research, Male (Republic of Maldives), N.D, p.1 .

(7) Fathmath Saushan Moosa, Op. Cit., Pp. 6 – 8; Tom Lansford and Others (eds.), Political Handbook of The World 2016 – 2017, Vol.1, Published by SAGE Publications, Inc., California, 2017, Pp.946 – 947.

(8) Federal Research Division, Op. Cit.,, Pp.264 – 265;268 .

(9) Shamsul Falaah, How The law in The Maldives Paved The way for a Sunni Legal Tradition, Melbourne Asia Review, Edition (10), 6 June, 2022, Pp.1 – 2 .

(10) Roseline Ng Cheong – Lum and Debbie Nevins , Cultures of The World : Maldives, Third Edition, Published by Cavendish Square Publishing, LLC, New York, 2020, p.138 .

(11) **محمد تاكروفانو** : سلطان وقائد عسكري مالديفي، ولد في عام 1535، يُعد الأسطورة الوطنية في البلاد، ويُلقب بـ " السلطان الغازي"؛ لأنه قاد ثورة وطنية شعبية في عام 1573، تمكن من خلالها من طرد البرتغاليين، الذين حكموا البلاد خلال (1558 – 1573)، وقتلوا السلطان علي السادس في ماليه، حكم محمد تاكروفانو المالديف في المدة (1573 – 1585)، توفي في ماليه عام 1585.
www. Encyclopedia Britannica.com .

(12) Federal Research Division, Op. Cit., p.259; Mariam Shifa, Thiladhunmathi " Bodu Thakurufaanu " and His Honours, Thiladhunmathi Times Newspaper, Male (Maldives), 26 August, 2020 .

(13) خضعت سريلانكا للاستعمار البرتغالي خلال المدة (1505 – 1658) أي ما يُقارب قرن ونصف . للتوسع يُنظر :
P.E. Pieris, Ceylon and the Portuguese : 1505-1658, Published by Laurier Books Ltd, Amsterdam, 2000 .

(14) للتوسع في الاستعمار الهولندي لسريلانكا . يُنظر :
A.F. Schrikker, Dutch and British colonial intervention in Sri Lanka, 1780 - 1815: expansion and reform, Published by University of Leiden, The Netherlands, 2007; Cenan Pirani, The Military Economy of Seventeenth Century Sri Lanka: Rhetoric and Authority in a Time of Conquest, Unpublished A dissertation of Philosophy of History, University of California, Los Angeles, 2016 .

(15) Husnu Al Suood, The Maldivian Legal System, Published by Maldives Law Institute, Male, 2014, p. 17 .

(16) Federal Research Division, Op. Cit., p.259 .

(17) **محمد معين الدين الثاني :** سلطان جزر المالديف، تولى العرش لمدة عامين (1886 – 1888)، توفي في عام 1888 .
www. Encyclopedia Britannica.com

(18) Kenneth J. Panton, Historical Dictionary of The British Empire, Published by Rowman & Littlefield, Maryland, 2015, p.xxx .

(19) Federal Research Division, Op. Cit., p.259; John D. Rogers, Early British Rule and Social Classification in Lanka, Modern Asian Studies, Vol.38, No.3, Published By: Cambridge University Press, July 2004, p.625 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

(20) Federal Research Division, Op. Cit., p.259 .
(21) Iftekhar Ahmed Chowdhury, The Maldives : Resolution of Constitutional Conundrum? Not Just Yet!, ISAS Insights, No539, Published by Institute of South Asian Studies, National University of Singapore, Singapore, 2019, p.2 .
(22) Ibid .
(23) Hassan Amir, Islamism and Radicalism in The Maldives, Unpublished Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School, California, 2011,p. 25
(24) Ahmed Zubair, Challenges to The Consolidation of Democracy : A Case Study of The Maldives, Unpublished A Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School, California, 2013, p.18 .
(25) أستمر ذلك الدستور لغاية سن الدستور الجمهوري الثاني في الحادي عشر من تشرين الثاني 1968 .
Kevin YL Tan and Ridwanul Hoque (eds.), Constitutionalism in Asia : Constitutional Founding's in South Asia, Published by HART, Oxford, 2021, p.224.
(26) Kevin YL Tan and Ridwanul Hoque (eds.), Op .Cit., p.224.
(27) Office of Media Services (United States. Department of State), Background Note, Published by Department of State: Bureau of Public Affairs(Office of Media Services), United States, 2008, p.3; Ahmed Zubair, Op. Cit., p.19 .
(28) **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex C), Maldivian Political Scene, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.6 .
(29) **سولومون بانداراناياك :** سياسي ورجل دولة سريلانكي، ولد في مدينة كولومبو في 8 كانون الثاني 1899، درس في جامعة أكسفورد، انتخب عضو في مجلس الدولة (البرلمان) في انتخابات 1931، تسلم وزارة الصحة والشؤون الداخلية (1947 – 1951)، انشق عن الحزب الوطني المتحد في عام 1951، وأسس حزب سريلانكا الوطني في عام 1952، تحالف في انتخابات 1956 مع أحزاب عدة، واستطاع أن يتسلم رئاسة الوزراء في 12 نيسان 1956، ونجح في إتباع سياسة الحياد خلال الحرب الباردة، اجبر البريطانيون على ترك قواعدهم العسكرية خلال مدة حكمه، اغتيل عن طريق راهب بوذي في 26 أيلول 1959 في كولومبو .

www. Encyclopedia Britannica..com .
(30) Ahmed Zubair, Op. Cit., p.19 .
(31) **Hansard**, Maldive Islands (Air Staging Base), HC Deb. Vol.578, 28 November 1957, p. 1252 .
(32) **سيسل سايروس :** دبلوماسي بريطاني، ولد في التاسع والعشرون من آذار 1903، درس في جامعة أكسفورد (1921 – 1925)، تقلد بعض المناصب المهمة منها، السكرتير الخاص لرئيس الوزراء (1 شباط 1937 – 23 كانون الثاني1940)، ثم نائب المفوض السامي لجنوب إفريقيا (1942 – 1946)، ومساعد وكيل الوزارة لعلاقات الدومنيون والكومنولث (1946 – 1948) ثم نائب وكيل الوزارة لعلاقات الكومنولث (1948-1951)، وبعدها المندوب السامي في سريلانكا (13 أيلول 1951 – 1957)، توفي في 4 كانون الأول 1981 .
Office of Commonwealth Relations (Great Britain), The Commonwealth Relation Office List 1953, Published by Her Majesty's Stationery Office, London, 1953, p.240; www. Encyclopedia Britannica.com .
(33) **Hansard**, Gan (Defence Installations), HC Deb, Vol. 586, 16 April 1958, Pp.160 – 162; Naseema Mohamed, Rebellion of the Southern Atolls, National Center for Linguistic and Historical research (NCLHR), Male, 2017, p.4 .
(34) **Hansard**, Maldive Islands (Air Staging Base), HC Deb. Vol.578, 28 November 1957, Pp.1251 – 1252; Ahmed Zubair, Op. Cit., p.19; Naseema Mohamed, Op .Cit., p.5 .
(35) Ahmed Zubair, Op. Cit., p.19; Naseema Mohamed, Op .Cit., p.5 .
(36) **Hansard**, Gan (Defence Installations), HC Deb, Vol. 586, 16 April 1958, p.162

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

(37) **ألكسندر مورلي :** دبلوماسي بريطاني، ولد في السادس من كانون الثاني 1908، شغل منصب المندوب السامي في سريلانكا (1957 – 1962)، ثم تقلد المنصب نفسه في جامايكا (السادس من آب 1962 – أيار 1965)، وبعدها سفير للمملكة المتحدة في بودابست (1965-1967)، توفي في التاسع عشر من أيلول 1971 .
Diplomatic Service Administration Office (Great Britain), The Diplomatic Service (List 1966), Published by Her Majesty's Stationery Office, London, 1966, p.130; www. Encyclopedia Britannica.com .
(38) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.5 .
(39) Ahmed Zubair, Op. Cit., Pp.19 – 20 .
(40) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.5 .
(41) Stefano Malatesta and Others (eds.), Atolls of The Maldives : Nissology and Geography, Published by Rowman & Littlefield Publishing Group , Inc., Maryland, 2021, p.102; Ahmed Zubair, Op. Cit., p.20 .
(42) International Business Publications, Maldives : Investment and Business Guide (Strategic and Practical Information), Vol.1, Published by International Business Publications, Washington DC, 2016, P.39 .
(43) **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex C), Maldivian Political Scene, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.7 .
(44) **كوثبرت جيمس ألبورت :** وزير وسياسي بريطاني، ولد في عام 1912، درس في جامعة بيمبروك، تخصص في التأريخ والقانون، كان عضواً في حزب المحافظين، شغل مناصب عدة، منها مساعد مدير عام البريد (1955 – 1957)، ثم وكيل وزارة الخارجية البرلماني لعلاقات الكومنولث (1957 – 1959)، ثم وزير الدولة لشؤون الكومنولث (1959 – 1961)، ثم المفوض السامي في لإتحاد روديسيا ونياسالاند (آذار 1961 – تموز 1963)، توفي في عام 1998 .
Her Majesty's Stationery Office, The Diplomatic Service List 1966, Published by Her Majesty's Stationery Office, London, 1966, p.131; www. Encyclopedia Britannica.com .
(45) **The National Archives**, The Maldives : Negotiations for The Gan Air Staging Post, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.59, C.59, 17th April, 1959, p.63 .
(46) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.8 .
(47) Ibid .
(48) **The National Archives**, The Maldives : Negotiations for The Gan Air Staging Post, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.59, C.59, 17th April, 1959, p.63 .
(49) Ibid, Pp. 63 – 64 .
(50) **The National Archives**, Relations with The Maldives, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.2 .
(51) Ibid, p.1 .
(52) Ibid, p.3 .
(53) **داء الفيلاريات :** داء الفيلاريات اللمفي (يُعرف أيضاً بداء الفيل)، هو مرض استوائي مهمل، تحدث العدوى عندما تنتقل الطفيليات الفيلارية إلى الإنسان عن طريق البعوض، يسبب المرض تلفاً خفياً في الجهاز اللمفاوي، وتحدث المظاهر المرئية المؤلمة والمشوهة بشدة، التي يمكن إن تؤدي إل إعاقة دائمة .
World Health Organization, Report about Lymphatic Filariasis, Published by World Health Organization, 16 March 2022 .
(54) **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex A), Possibility of Recognising Dissident Government, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.3 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

(55) Ibid, Relations with The Maldives, (Annex B), Difficulty of Negotiating with Maldivian Government, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, Pp.3 – 4 .
(56) **Hansard**, Gan (Defence Installations), HC Deb, Vol. 586, 16 April 1958, p.163 .
(57) **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex A), Present State of Relations with The Maldives, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.2 .
(58) **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex B), Possible Consequences of a Break with Male, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.4 .
(59) **جواهر لآل نهرو:** زعيم هندي بارز، ولد في 14 أيار 1889 في مدينة الله آباد، ينتمي لعائلة ميسورة، إذ كان والده محامياً من طبقة البراهما، كانت له بنت واحدة هي انديرا غاندي، التي سارت على نهج والدها، وأصبحت رئيسة للوزراء في الهند، ألف نهرو العديد من الكتب منها (اكتشاف الهند، لمحات من تاريخ العالم، نحو الحرية، سيرته الذاتية)، ويعد نهرو شخصية عالمية بارزة في حركة عدم الانحياز، وأول رئيس وزراء لدولة الهند المستقلة، شغل المنصب من 15 آب 1947 وأستمر حتى وفاته في 27 أيار 1964. للتوسع يُنظر :
Suranjan Das, **The Nehru Years in Indian Politics,** University of Calcutta, Calcutta, 2001.
(60) **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex B), Possible Consequences of a Break with Male, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959, p.5 .
(61) Ibid .
(62) Ibrahim Ashraf, Civil – Military Challenges for A Consolidating Democracy : The Maldives, Unpublished Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School, California, 2012, p.33 .
(63) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.9 .
(64) Ibid .
(65) **Hansard**, Defence Facilities (Agreement), HC Deb, Vol.616, 4 February 1960, Pp.1199 – 1200
(66) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.10 .
(67) Ibid, p.12 .
(68) R.W.McColl (ed.), Encyclopedia of World Geography, Published by Facts on File, Inc., New York, 2005, p.578; Naseema Mohamed, Op .Cit., p.13 .
(69) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.14 .
(70) Ibid, p.13 .
(71) Ibid .
(72) **إليزابيث الثانية :** إليزابيث ألكسندرا ماري، رسمياً تُعرف باسم " إليزابيث الثانية "، ولدت في لندن في الحادي والعشرون من نيسان 1926، تولت العرش في السادس من شباط 1956، تجاوزت في عام 2015 حكم الملكة فيكتوريا، بصفتها أطول حكم ملوك بريطانيا، توفيت في اسكتلندا في الثامن من أيلول 2022 ، عن عمر يناهز ألـ (96) عاماً، ومدة حكم استمرت لـ (70) عاماً . للتوسع يُنظر :

www.Encyclipedia Britannica.com .

(73) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.14 .
(74) Ibid .
(75) **هارولد ماكميلان :-** سياسي ورجل دولة بريطاني، ولد في لندن في العاشر من شباط 1894، والدته من أصول أميركية، وهو حفيد مؤسس دار النشر ماكميلان في لندن، درس في كلية باليول في أكسفورد، شارك في الحرب العالمية الأولى، ودخل المجال السياسي بعدها، أصبح عضوا في مجلس العموم في عام 1924، أصبح وزيراً للإسكان في عام 1955، ثم وزيراً للدفاع في تشرين الأول 1954، ووزيراً للخارجية خلال (نيسان - كانون الأول 1955)، ووزيراً للخزانة (1955 1957)، تولى رئاسة الوزراء في (1957 – 1963)، توفي في 29 كانون الأول 1986 في ساسكس . للتوسع يُنظر:-

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

J.Y. Smith, Harold Macmillan (92) Former British Prime Minister, Dies, The Washington Post, 30 December, 1986; www. Encyclopedia Britannica.com .

(76) **آرثر سنلينج :-** دبلوماسي بريطاني، ولد في أيار 1914، درس في جامعة لندن، شغل مناصب مهمة، منها، نائب المندوب السامي البريطاني في نيوزيلندا (1947 – 1950)، وإتحاد جنوب إفريقيا (1953 – 1956) والمندوب السامي في غانا (1959 – 1961)، ثم نائباً لوكيل وزارة الخارجية لشؤون الكومنولث (1961 – 1969)، وسفيراً لبلاده في جمهورية جنوب إفريقيا (1970 – 1973)، توفي في كينغستون عام 1996 . www. Encyclopedia Britannica.com

(77) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.15 .

(78) **دنكان ساندیز :** سياسي ورجل دولة بريطاني، ولد في لندن في الرابع والعشرون من كانون الثاني 1908، انتخب عضواً في مجلس العموم عام 1935، كان حليفاً وثيقاً لصهره ونستون تشرشل، تبوء مناصب مهمة، منها وزير للتموين (1951 – 1954)، ثم وزير للإسكان (1954 – 1957)، وصار وزيراً للدفاع (1957 – 1959)، ووزيراً للطيران (1959 – 1960)، ووزير الدولة لشؤون الكومنولث (1960 – 1964)، توفي في لندن في السادس والعشرون من تشرين الثاني 1987 . www. Encyclopedia Britannica.com

(79) **مايكل ووكر :-** دبلوماسي بريطاني، ولد في مدينة سيملا الهندية في الثاني والعشرون من تشرين الثاني 1916، شغل منصب المندوب السامي البريطاني في سريلانكا (الأول من تشرين الثاني 1962 – 1966) وتولى منصباً أضافياً في عام 1965، إذ أصبح أول سفير لبريطانيا في جزر المالديف بعد أن نالت استقلالها، وبعدها شغل منصب المفوض السامي البريطاني في ماليزيا خلال (1966 – 1971)، ثم تسلم المنصب نفسه في الهند (1974 – 1976)، توفي في كانون الأول 2001 .

Her Majesty's Stationery Office, Op. Cit., p.129; www. Encyclopedia Britannica.com.

(80) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.16 .

(81) The New York Times, Independence of Maldives Being Negotiated in London, 24 June 1964, p.74;Naseema Mohamed, Op .Cit., p.17 .

(82) **مطار هولهول :-** يقع المطار في جزيرة هولهول الواقعة شمال العاصمة مالي، والتي تبعد (10) دقائق بالقارب عنها، بُنيَ في بداية عام 1960 في عهد رئيس الوزراء إبراهيم ناصر، وكانت أول طائرة عسكرية تهبط بالمطار تعود للقوات الجوية الملكية النيوزيلندية، وذلك في التاسع عشر من تشرين الأول 1960، وكانت أول رحلة تجارية تمت عبر المطار في التاسع عشر من نيسان 1962، وسعت مدارج المطار، وافتتحه إبراهيم ناصر رسمياً في الثاني عشر من نيسان 1966، وبعدها تمت ترقية البنية التحتية للمطار، وأفتتحه الرئيس مأمون عبد القيوم في الحادي عشر من تشرين الثاني 1981، باسم " مطار ماليه الدولي "، وفي عام 2017، أصار يُعرف باسم " مطار فيلانا الدولي "، إشارة لأسم عائلة الرئيس إبراهيم ناصر .

Maldives Magazine, Maldives Airport, August 2020; www.aviatorsmaldives.com.

(83) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.18 .

(84) Ibid, Pp.18 – 19 .

(85) **Hansard**, Abdullah Afif Didi, HC Deb, Vol. 685, 5 December 1963, p.1340 .

(86) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.19 .

(87) The New York Times, Anti – British Revolt Erupts in Maldives; Airstrip Damaged, 7 April, 1964, p.1 .

(88) **Hansard**, Abdullah Afif Didi, HC Deb, Vol. 685, 5 December 1963, Pp.1340 – 1341 .

(89) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.20 .

(90) Ibid, p.21 .

(91) The New York Times, Independence of Maldives Being Negotiated in London, 24 June 1964, p.74 .

(92) Naseema Mohamed, Op .Cit., p.21 .

(93) بعد توقيع اتفاقية الاستقلال، أصبحت جزر المالديف الدولة ألـ (126) المستقلة في العالم، والدولة الخامسة والخمسين ضمن قائمة الدول التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية .

Department of External Affairs, Current Notes on International Affairs, Vol.37, No.1, Published by Department of External Affairs (Canberra), January 1966, Canberra, 1966, p.27 .

(94) **Hansard**, Anglo – Maldivian Agreement, HC. Deb, Vol. 717, 26 July 1965, Pp. 32 – 33; Naseema Mohamed, Op. Cit., p.22 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

(95) **Hansard**, Anglo – Maldivian Agreement, HC. Deb, Vol. 717, 26 July 1965, p. 33; Her Majesty's Stationery Office, Agreement between Her Majesty's Government in The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and The Government of The Maldive Islands (With Exchanges of Letters), Presented to Parliament by The Secretary of State for Commonwealth Relations by Command of her Majesty, Treaty Series No. 68 (1965), August 1965, London, 1965, p.2 .
(96) Ibid; Ibid .
(97) Her Majesty's Stationery office, Op .Cit. , p.3 .
(98) **Hansard**, New Anglo – Maldivian Agreement, HL Deb, Vol. 268, 26 July 1965, p.1019; Her Majesty's Stationery Office, Op .Cit. , p.3 .
(99) Ibid, p.4 .
(100) Her Majesty's Stationery Office, Op .Cit., p.4 .
(101) Ibid, p.5 .
(102) Ibid .
(103) Ibid, p.6 .
(104) John S. Bowman (ed.), Columbia Chronologies of Asian History and Culture, Published by Columbia University Press, New York, 2000, p. 391 .

قائمة المصادر :-

أولاً / الوثائق البريطانية غير المنشورة :

أ / وثائق الأرشيف البريطاني :

1- **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex A), Possibility of Recognising Dissident Government, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959 .
2- **The National Archives**, Relations with The Maldives, (Annex C), Maldivian Political Scene, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959 .
3- **The National Archives**, Relations with The Maldives, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.32, C.(59) . 103, 20th June, 1959 .
4- **The National Archives**, The Maldives : Negotiations for The Gan Air Staging Post, This Document is The Property of her Britannic Majesty's Government, Secret, No.59, C.59, 17th April, 1959 .

ب / وثائق مجلس العموم البريطاني :

1- **Hansard**, Maldive Islands (Air Staging Base), HC Deb. Vol.578, 28 November 1957 .
2- **Hansard**, New Anglo – Maldivian Agreement, HL Deb, Vol. 268, 26 July 1965 .
3- **Hansard**, Defence Facilities (Agreement), HC Deb, Vol.616, 4 February 1960 .
4- **Hansard**, Abdullah Afif Didi, HC Deb, Vol. 685, 5 December 1963 .
5- **Hansard**, Gan (Defence Installations), HC Deb, Vol. 586, 16 April 1958 .
6- **Hansard**, Anglo – Maldivian Agreement, HC. Deb, Vol. 717, 26 July 1965 .

ج / وثائق وزارة المُستعمرات وشؤون الكومنولث :

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

1- Diplomatic Service Administration Office (Great Britain), The Diplomatic Service (List 1966), Published by Her Majesty's Stationery Office, London, 1966 .
2- Her Majesty's Stationery Office, Agreement between Her Majesty's Government in The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and The Government of The Maldive Islands (With Exchanges of Letters), Presented to Parliament by The Secretary of State for Commonwealth Relations by Command of her Majesty, Treaty Series No. 68 (1965), August 1965, London, 1965 .
3- Her Majesty's Stationery Office, The Diplomatic Service List 1966, Published by Her Majesty's Stationery Office, London, 1966 .
4- Office of Commonwealth Relations (Great Britain), The Commonwealth Relation Office List 1953, Published by Her Majesty's Stationery Office, London, 1953 .

ثانياً / وثائق وزارة الخارجية الأميركية :

1- Department of External Affairs, Current Notes on International Affairs, Vol.37, No.1, Published by Department of External Affairs (Canberra), January 1966 .
2- Office of Media Services (United States. Department of State), Background Note, Published by Department of State: Bureau of Public Affairs(Office of Media Services), United States, 2008 .

ثالثاً / الرسائل والاطاريح :

1- Ahmed Zubair, Challenges to The Consolidation of Democracy : A Case Study of The Maldives, Unpublished A Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School, California, 2013 .
2- Cenan Pirani, The Military Economy of Seventeenth Century Sri Lanka: Rhetoric and Authority in a Time of Conquest, Unpublished A dissertation of Philosophy of History, University of California, Los Angeles, 2016 .
3- Hassan Amir, Islamism and Radicalism in The Maldives, Unpublished Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School, California, 2011 .
4- Ibrahim Ashraf, Civil – Military Challenges for A Consolidating Democracy : The Maldives, Unpublished Thesis of Master of Arts in Security Studies, Naval Postgraduate School, California, 2012 .

رابعاً / الكتب :

1- A.F. Schrikker, Dutch and British colonial intervention in Sri Lanka, 1780 - 1815: expansion and reform, Published by University of Leiden, The Netherlands, 2007.
2- Federal Research Division, Indian Ocean : Five Island Countries (Area Handbook Series), Helen Chapin Metz (ed.), Third Edition, Published by Library of Congress, Washington, 1995 .
3- Husnu Al Suood, The Maldivian Legal System, Published by Maldives Law Institute, Male, 2014 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

4- International Business Publications, Maldives : Investment and Business Guide (Strategic and Practical Information), Vol.1, Published by International Business Publications, Washington DC, 2016 .
5- James Minahan, The Complete Guide to National Symbols and Emblems, Vol. I, Published by Greenwood Press (An Imprint of ABC – CLIO, LLC), California, 2010.
6- John S. Bowman (ed.), Columbia Chronologies of Asian History and Culture, Published by Columbia University Press, New York, 2000 .
7- Kevin YL Tan and Ridwanul Hoque (eds.), Constitutionalism in Asia : Constitutional Founding's in South Asia, Published by HART, Oxford, 2021 .
8- Mark Balla and Bob Willox, Maldives & Islands of The East Indian Ocean (A travel Survival Klt), 2nd Edition, Published by Lonely Planet Publications, Australia, 1993.
9- P.E. Pieris, Ceylon and the Portuguese : 1505-1658, Published by Laurier Books Ltd, Amsterdam, 2000 .
10- Roseline Ng Cheong – Lum and Debbie Nevins , Cultures of The World : Maldives, Third Edition, Published by Cavendish Square Publishing, LLC, New York, 2020 .
11- Suranjan Das, The Nehru Years in Indian Politics, University of Calcutta, Calcutta, 2001
12- Tom Lansford and Others (eds.), Political Handbook of The World 2016 – 2017, Vol.1, Published by SAGE Publications, Inc., California, 2017 .

خامساً / البحوث والتقارير :

1- Fathmath Saushan Moosa, Country Report : Republic of Maldives, Published by Asian Disaster Reduction Centre (National Disaster Management Center), Visiting Researcher Program – FY2014B, Male (Republic of Maldives), 2014 .
2- Iftekhar Ahmed Chowdhury, The Maldives : Resolution of Constitutional Conundrum? Not Just Yet!, ISAS Insights, No539, Published by Institute of South Asian Studies, National University of Singapore, Singapore, 2019 .
3- John D. Rogers, Early British Rule and Social Classification in Lanka, Modern Asian Studies, Vol.38, No.3, Published By: Cambridge University Press, July 2004 .
4- Naseema Mohamed, Maldivian Seafaring in The Pre-Portuguese Period, Report Published by The National Centre for Linguistic and Historical Research, Male (Republic of Maldives), N.D .
5- ……., Rebellion of the Southern Atolls, National Center for Linguistic and Historical research (NCLHR), Male, 2017 .
6- Shamsul Falaah, How The law in The Maldives Paved The way for a Sunni Legal Tradition, Melbourne Asia Review, Edition (10), 6 June, 2022 .
7- Stefano Malatesta and Others (eds.), Atolls of The Maldives : Nissology and Geography, Published by Rowman & Littlefield Publishing Group , Inc., Maryland, 2021 .
8- World Health Organization, Report about Lymphatic Filariasis, Published by World Health Organization, 16 March 2022 .

سادساً / الصحف المنشورة باللغة الغوجاراتية:

1- Mariam Shifa, Thiladhunmathi " Bodu Thakurufaanu " and His Honours, Thiladhunmathi Times Newspaper, Male (Maldives), 26 August, 2020 .

JMR P-ISSN:1815-6622 E-ISSN:2789-7354
Journal of Misan Researches
Volume 18, Issue 36, (2022), PP 94 - 126

سابعاً / الصحف المنشورة باللغة الانجليزية :

1- J.Y. Smith, Harold Macmillan (92) Former British Prime Minister, Dies, The Washington Post, 30 December, 1986 .
2- Maldives Magazine, Maldives Airport, August 2020 .
3- The New York Times, Anti – British Revolt Erupts in Maldives; Airstrip Damaged, 7 April, 1964 .
4- The New York Times, Independence of Maldives Being Negotiated in London, 24 June 1964 .

ثامناً / الموسوعات والقواميس :

1- Kenneth J. Panton, Historical Dictionary of The British Empire, Published by Rowman & Littlefield, Maryland, 2015 .
2- R.W.McColl (ed.), Encyclopedia of World Geography, Published by Facts on File, Inc., New York, 2005 .

تاسعاً / المواقع الالكترونية :

1- www. Encyclopedia Britannica.com .